



كلمة في البداية

دائرة وقوع «العمل» في «الشرك الأمني» اكتملت!

بقلم: أنطوان شلحت

تتمثل إحدى أكثر الدلالات إثارة لهذبة الانفصال أحادية الجانب» عن الفلسطينيين التي طرحها رئيس حزب «العمل» وتحالف «المعسكر الصهيوني» زعيم المعارضة في الكنيست إسحاق هيرتسوغ (طالع التغطية الخاصة، ص ٦ و ٧)، في أن دائرة وقوع هذا الحزب في ما يسمى «الشرك الأمني» قد اكتملت.

بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة (صيف ٢٠١٤)، كتبتنا ضمن هذه الزاوية أن ثمة جوانب عديدة يمكن تناولها في معرض استشراف كيف ستبدو إسرائيل بعد هذا العدوان، وأنه مهما تكن هذه الجوانب فإن جانباً واحداً منها يبدو الأكثر وقفاً وهو المتعلق بهاجس الأمن، الاستحوازي.

ولم يكن المتابع للشأن الإسرائيلي بحاجة إلى عناء خاص كي يلاحظ أن ذلك العدوان تسبب بزيادة أصوات الذين يقولون إن السلام لا يعد وصفة مضمونة للاستقرار، وإن غالبية المجتمع اليهودي تتحفل كما ينبغي العبء المتداني عن استمرار الصراع مع الفلسطينيين، وبالتالي لا داعي لأي استعجال فيما يتعلق بوضع حد للصراع أو بإجلائ السلام.

أما الذين كانوا يرون السلام بمنزلة وصفة مضمونة للاستقرار، فقد أصبحوا يرهنون أي تسمية في شأنه بتلبية حاجات إسرائيل الأمنية، وبالتالي ليس من المبالغة القول إن القوى السياسية الإسرائيلية الواقعة في «الشرك الأمني» اتسعت بتأثير ذلك العدوان.

وهذا ينطبق على ما يسمى «اليسار الصهيوني» الذي قرّر أن يسير قبل أكثر من عشرين عامًا في طريق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، حيث أن وتيرة وقوعه في ذلك الشرك باتت أسرع فأسرع.

وحتى لدى متابعة أداء هذا «اليسار» قبل الهيئة الشعبية الفلسطينية الأخيرة، يمكن أن نستنتج ما يلي:

باعتباره «طرفاً وطنياً، وهذا التزام أمّني» يواجه هذا «اليسار» صعوبة في الاعتراض على خطوات وإجراءات أمنية تتدافع في الظاهر عن سكان إسرائيل، لكنها في العمق تزيد من تمدد الاحتلال الإقليمي ومن السيطرة على الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

وتتسبب برصد مزيد من الميزانيات وباكتساب المستوطنين الكولون فائضاً من القوة والتأثير والمكانة الاعتبارية الاجتماعية. هذا «اليسار» يتوقع أن الفلسطينيين أن يتخلوا عن «الرهاب» أولاً، ومصطلح «الإرهاب» لديه فضاخض ومن دون ضفاف، ويمكن أن يحصر فيه كل أعمال المقاومة للجنود والمستوطنين، وإن مجرد ذلك سهل وما يزال على اليمين الإسرائيلي مهمة إقناع الجمهور العريض باختيار «السلام مع الأمن».

وبموجب ما يؤكد منقاد هذا «اليسار»، حتى في أوساط الإسرائيليين أنفسهم، فإن انهيار مشروع السيطرة على الفلسطينيين في مناطق ١٩٦٧ لا بد من أن يعتمد ضمن أشياء أخرى على الانتقادات الشاملة الموجهة إلى جهاز الأمن، في حين أن «اليسار» يفضل التحدّث عن «أعمال شاذة» في ممارسات الجيش بتأييد المراحل الأولى من الحرب المدفوعة على نحو شبه أعمى، واليمين بدوره شخص هذه النقطة بالذات وانتقل من خطاب «أرض إسرائيل الكبرى» إلى ممارسة خطاب أمّني يعزّز قوّة الهيكلية القائمة ويعزز على أوتار الخوف القديم الكامن في نفوس الناس.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا «اليسار» هو من شكّ شعار «عدم وجود شريك فلسطيني للسلام» (عام ٢٠٠٠)، وساهم تأييده لهذبة الانفصال عن قطاع غزة (عام ٢٠٠٥) بصورة أحادية الجانب في تكريس هذا الشعار.

هناك دائرة أخرى لا تقل أهمية تتعلق بحزب «العمل» اكتملت هي أيضاً، وهي «تلاقح» البائث من اليسار، ففي مؤتمر «العمل» الذي أقرّ «خطة الانفصال» السالفة، خاطب هيرتسوغ المندوبين قائلاً: «هل تريدون تغيير بنيامين نتنياهو؟

أماننا طريق واحد لا غير: إعادة حزب العمل إلى طريق بن غوريون ورايين. لا إلى اليمين المتطرف ولا إلى اليسار المتطرف. نحن حزب وسط يتطلع إلى الإمساك بزمام السلطة».

ليست هذه أول مرة يشنّ فيها رئيس «العمل» هجوماً حاداً على اليسار. ففي معرض الردّ على حملة نقد وجهت إلى رئيس «العمل» الأسبق إيهود باراك من جراء معارضته إجراء تحقيقات داخلية حول فلتان الجيش الإسرائيلي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، في إثر صدور تقرير «لجنة غولدستون» الأممية، قام بهاجمة اليسار الإسرائيلي الصهيوني واتهمه بـ «النزعة الطفولية»، ومما قاله في هذا الخصوص: «إن اليسار يتصرف مثل الطفل الصغير اللوح الذي يقول أريد السلام الآن»، والفارق بينه وبين الطفل البالغ هو أن هذا الأخير يدرك مجمل الاعتبارات الموضوعية، ويعرف نوعية الأشخاص الموجودين في الجانب الآخر».

باراك هذا نفسه هو من أطلق توصيف «فيللا في غاية» على إسرائيل، والذي استخدمه نتينهاو أخيراً لإعلان استراتيجية تقوم على أساس تحصين إسرائيل من خلال تغليفها بجدار أمّني مكثف لحمايةا من «الحيوانات المفترسة، الساعية إلى التهامها».

في كلمة السديق من «المشهد الإسرائيلي» التي خصصناها لتحليل الوقائع المرتبطة بصعود اليمين الجديد في إسرائيل، ونجاحه في أن يعزّز جدول الأعمال الداخلي والخطاب السياسي الحزبي العمومي، طرحنا في ختامها السؤال التالي: كيف تأثر هذا النجاح ويتأثر بأداء من يفترض به أن يشكل البديل السلطوي لحكم اليمين؟.

الإجابة عن هذا التساؤل سبق أن وردت في مقال افتتاحي لصحيفة «هآرتس» في أواخر حزيران ٢٠١٥، أشارت فيه إلى أنه منذ أن باتت المعارضة تحت قيادة هيرتسوغ وهي في حالة انحدر مستمر، وأضافت أنه مع معارضة من هذا النوع، لا ينبغي أن يتفاجأ أحد مما قد يقوم به الائتلاف اليميني.

تقارير صحافية إسرائيلية:

القضية الفلسطينية لم تُطرح في أي جلسة من جلسات مؤتمر الأمن الدولي في ميونيخ!

* نتينهاو: إسرائيل تستحق أن تحظى بدعم أوروبا وليس بانتقاداتها فقط*



موشي يعلون متحدثاً في مؤتمر الأمن في ميونيخ.

مرحب بها، وبطبيعة الحال هذا لا يعني أنه لن تحدث احتكاكات مع دول معينة داخل الاتحاد الأوروبي نظراً إلى وجود أشياء تتفق عليها مع هذه الدول مثلما أنه توجد دول أوروبية تدعمنا وهي ليست قليلة، ولا شك في أن قيام وزيرة الخارجية الأوروبية برفض إجراءات BDS (الحركة العالمية الداعية إلى مقاطعة إسرائيل) ورفض فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل خطوة في الاتجاه الصحيح».

وكان بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية يوم الجمعة الفائت ذكر أنه جرى مساء الخميس اتصال هاتفى بين نتينهاو وموغريني تمّ خلاله التداول في التحديات المشتركة التي تواجه الجانبين في مكافحة «الإرهاب» وقرار الاتحاد الأوروبي وسم منتجات المستوطنات.

وأضاف البيان أن نتينهاو أكد وجوب التصدي للتحريض الفلسطيني الذي يشجع الأعمال «الإرهابية» ضد السكان الإسرائيليين، وأشار إلى عدم موافقة إسرائيل على أعمال البناء في المنطقة ج من أراضي الضفة الغربية من دون الحصول على التراخيص اللازمة، وأشار بموقف موغريني على خلفية معارضة الاتحاد الأوروبي لمقاطعة إسرائيل.

ووفقاً للبيان، أعربت المسؤولة الأوروبية عن تضامنها مع الشعب الإسرائيلي حيال الاعتداءات «الإرهابية» الأخيرة وكردت التزام الاتحاد بأمن إسرائيل، وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الإسرائيلية إن هذه المكالمة بددت التوتر بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي وإن العلاقات بينهما عادت جيدة ومتينة.

وأكد يعلون أن إسرائيل ستظل ملتزمة بسياسة عدم التدخل في الحرب الأهلية السورية باستثناء تقديم المساعدات الإنسانية، لكنه في الوقت عينه شدد على أن الحكومة الإسرائيلية وضعت خطوطاً حمراء لن تسمح بتجاوزها من قبل أي طرف وفي مقدمها عدم المساس بسيادتها.

وأشار وزير الدفاع إلى أن هناك مصالح مشتركة لإسرائيل ولبلعص الدول في الخليج وفي شمال أفريقيا، لكن لا يمكن إجراء اتصالات علنية مع هذه الدول في الوقت الراهن.

على صعيد آخر، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتينهاو إن إسرائيل اتفقت مع الاتحاد الأوروبي على إعادة العلاقات بين الجانبين إلى المسار السليم، وأعرب عن ارتياحه لهذا الاتفاق.

وأشار نتينهاو في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية (الأحد) إلى أنه خلال المكالمة الهاتفية التي أجراها في نهاية الأسبوع الفائت مع وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني سمع منها أن الاتحاد الأوروبي يرفض مقاطعة إسرائيل بأي شكل من الأشكال، كما أنها وصفت وسم منتجات المستوطنات في المناطق المحتلة بأنها خطوة غير ملازمة لا تعكس الموقف الأوروبي حيال الحدود النهائية لدولة إسرائيل والتي يمكن تحديدها فقط من خلال المفاوضات المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وأضاف نتينهاو: «إن إسرائيل بوصفها دولة تمثل القيم الديمقراطية تستحق أن تحظى بدعم أوروبا وليس بانتقاداتها فقط، واعتقد أن هذه الخطوة

ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في سياق تقرير لمراسلها إلى مؤتمر الأمن الدولي في ميونيخ رونين برغمان، أنه في هذا المؤتمر الذي يعدّ الأهم في العالم للعلاقات الخارجية والاستخبارات والأمن لم يحاول أحد الادعاء أن لإسرائيل علاقة بالفوضى العارمة - تنظيم داعش، العدائية الروسية في أوكرانيا وفي سورية وأزمة اللاجئين - التي تهدد النظام العالمي، ما أعطى الانطباع بأن صلة إسرائيل بهذه التهديدات هامشية إن لم تكن معدومة.

وأضافت الصحيفة أن القضية الفلسطينية لم تُطرح في أي جلسة من جلسات المؤتمر الذي أنهى أعماله أول من أمس الأحد، كما لم تذكر بتاتا سوى في خطاب وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون.

وتابعت: إذا كان مؤتمر ميونيخ مؤشراً لما يحدث في العالم الدبلوماسي والعلاقات الدولية، يمكن القول انه في سنة ٢٠١٦ لم يعد أحد معنياً بالفلسطينيين، فأوروبا تواجه مشكلات أخرى أصعب وأكثر أهمية بكثير، ومن الصعب افتراض أنه في العالم الجديد سيكون على الكرة الأرضية أحد لديه الوقت والموارد أو الرغبة من أجل ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل.

بموازاة ذلك أكدت الصحيفة أن الأجواء الصعبة الناتجة عن الفشل الذريع لسياسة الخارجية الأوروبية والأميركية حيال روسيا في سورية، أدت إلى أمر سبئ لإسرائيل، حيث أن هذا الفشل تولدت منه حاجة لتسليط الضوء على النجاحات، أو لمزيد من الدقة على ما اعتبر وقدم على أنه النجاح الباهر لأوروبا والولايات المتحدة وهو الاتفاق النووي مع إيران.

وأضافت أن جميع المتحدثين (باستثناء يعلون والسيناتور الأميركي جون ماكين) اعتبروا الاتفاق انتصاراً للحوار على الحرب، وخطة دبلوماسية ناجحة من جانب عدد كبير من الدول التي بذلت جهداً غير مسبوق لمنع المواجهة ونجحت في ذلك.

ولخصت من ذلك قائلة إنه يبدو أن المشروع النووي الإيراني الذي لا تزال أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تعتبره تهديداً أساسياً لسلام الدولة، لم يعد يهم العالم، فقد أصبح من الماضي. كان وانتهى.

وبرأيها هذا الأمر له دالتان متعارضتان: الأولى تتعلق بالقلق العميق الذي يثيره الموضوع في إسرائيل، فقد دلّ المؤتمر على أنه إذا أرادت إسرائيل الدخول في مواجهة مع إيران بطريقتة أو بأخرى فإنها ستكون وحدها، أما الدلالة الثانية، فإن عدم اهتمام الغرب بالبرنامج النووي الإيراني يشكل دليلاً على الفجوة الأخذة في الاتساع بين التهديدات التي يخشاها القادة في إسرائيل (حزب الله، حماس، إيران)، وما يقلق نظراءهم في الغرب (روسيا، داعش، واللاجئون).

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون القى كلمة أمام مؤتمر ميونيخ (الأحد) قال فيها إن إسرائيل مستعدة لتطوير إستراتيجية مشتركة مع عدد من الدول العربية النسبية في ما يتعلق بسورية، وأعرب عن تشاؤمه إزاء احتمال تطبيق الاتفاق وقف إطلاق النار في هذا البلد، والذي تم إعلانه في هذا المؤتمر في نهاية الأسبوع الفائت، مشيراً إلى أن تقسيمه طائفيًا يبدو شبه حتمي وربما يكون الأفضل.

وأضاف يعلون أنه إذا استمر الوجود الإيراني في سورية فلن تعود هذه الأخيرة إلى ما كانت عليه وستجد صعوبة في تحقيق الاستقرار حتى كدولة مقسمة إلى جيوب طائفية، نظراً إلى أن القوى النسبية هناك لن تسمح بذلك.

مقابلة خاصة مع رئيس «مركز حاييم هرتسوغ لدراسات الشرق الأوسط والدبلوماسية» في جامعة بن غوريون

البروفيسور يورام ميغال لـ «المنتهد»: «شعارا «لا شريك» و«الدولة اليهودية» هما أساس سياسة نتينهاو لمنع قيام دولة فلسطينية

كتب بلال ضاهر:

سبقت أوسلو، وعملياً فإن هذا الخطاب يعيدنا إلى العام ١٩٤٧، لأنه عندما جرت المصادقة على قرار التقسيم، فإن المسألة المبدئية في هذا القرار كانت الاعتراف بحقوق الجانبين، لكن بعد ذلك لم يكن هناك اعتراف متبادل حتى العام ١٩٤٣، والشعار الثاني يدل إلى أي حد حققت سياسته الهدامة إنجازات، وهو مطالبته الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وقد نجح في تسويق هذا الشعار في إسرائيل والولايات المتحدة، وهذا الشعار يعزّز عن الجانب الآخر للعملة بأنه لا يوجد اعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، رغم أن هذه ال«دولة» هو إخلاء مطالب الفلسطينيين في إطار الحل الدائم من مضمونها، واعتراف بالدولة اليهودية يعني اعترافاً بالرابوية الصهيونية التي تنفي وجود الشعب الفلسطيني، أي أن اعتراف الفلسطينيين بالدولة اليهودية يعني اعتراف الفلسطينيين بأن روايتهم التاريخية كاذبة، وفي هذه الحالة لا حق للفلسطينيين بالمطالبة بالقدس مثلاً، وبرأيي، فإن شعاري «لا شريك» و«الدولة اليهودية» هما الأساس لسياسة نتينهاو، والمشروع الاستيطاني هو المشروع السياسي الأهم لليمين، ومن الخطأ الاعتقاد أنه سياسة المستوطنين أو مجموعة من المهوسسين بالاستيطان. وهدف هذا المشروع هو منع تقسيم البلاد إلى دولتين».

(*) كيف تنظر إلى الهجمة الإسرائيلية الواسعة وغير المسبوقة ضد النواب العرب في الكنيست من جانب جميع الأحزاب الصهيونية في الأسابيع الأخيرة؟ ميغال: «اعتقد أن هذا الهجوم هو إحدى نتائج المفاجأة التي ضربت الوسط السياسي، الذي يضم بنظري حزبي الليكود والعمل وغيرهما، رغم أن هذه الأحزاب لا تشكل معسكراً واحداً، فقد كانت مفاجأة الوسط السياسي هائلة إلى أبعد حد من تشكيل القائمة المشتركة، وبشكل خاص من النجاح غير المتوقع للنائب أيمن عودة» طرح خطاب مختلف داخل الخطاب السياسي بين اليهود والعرب في إسرائيل، ويوجد هنا وضع جديد، ولدى ظهور عودة في القناة التلفزيونية الثانية، محاولاً المذبذبة جزءه إلى وضع يطلق فيه تصريحات مغلفة ومتطرفة واستفزازية، بينما هو يعمل في الاتجاه المعاكس، لكن المشكلة الحقيقية في هذا السباق هي عدم وجود معسكر يسار يهودي صهيوني حقيقي في إسرائيل، ولذلك لا يوجد شريك طبيعي للقائمة المشتركة لكي تواجه اليمين، بينما تتجه أحزاب الوسط نحو اليمين، واللافت الآن أن السياسيين، وخاصة في اليمين، يفتخرون إلى أدنى مستوى من الثقافة، بل هم موجودون في حضيض ثقافي، وليسوا قادرين على فهم أشخاص مثل النائب عودة أو النائب جمال زحالقة».

الغربية، بمعنى انسحاب أحادي الجانب من أجزاء من الأراضي المحتلة واستمرار محاصرتها. كيف تنظر إلى هذه الخطة وهل ثمة احتمال لتنفذها؟

ميغال: «اعتقد أن ما يطرحه هرتسوغ هو مسار مشابه جداً لخطة الانفصال عن غزة التي نفذها رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون، وهذا يعني أن تنفيذ إسرائيل خطوة أحادية الجانب، لن تكون شريكة فيها القيادة الفلسطينية في رام الله، التي تعتبر قيادة معتدلة، وهذه نقطة ضعف هذه الخطة، فإذا نفذت خطة لا يوجد شريك لها في الجانب الآخر، فإنك لا تحل قضايا مثل الصراع العنيف، واحتمال تنفيذ الخطة، من الناحية السياسية، ضئيل للغاية وذلك لسببين، الأول هو عدم وجود شريك فلسطيني يمكن أن يوافق على خطة كهذه، والسبب الثاني هو أنه لا يوجد شريك فلسطيني لهرتسوغ داخل إسرائيل يوافق على خطة كهذه، وهذه خطة يطرحها رئيس المعارضة ولا يوجد دعم واسع لها من داخل معسكر المعارضة. كذلك فإن المواطنين العرب، الذين لديهم ممثلون منتخبون في الكنيست، لن يؤيدوا هذه الخطة، وهذا يعني أنه توجد هنا محاولة طرح بديل لسياسة استمرار سفك الدماء التي تمارسها حكومة نتينهاو الحالية، ولكن من الناحية العملية تخلو هذه الخطة من بشرى كبيرة، لأن خطأ أحادية الجانب مصيرها الفشل عندما نتحدث عن صراع قومي مثل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني».

(*) يبين تقرير المستوطنات الذي نشرته حركة «السلام الآن»، أول من أمس، أن نتينهاو مستمر في توسيع المستوطنات ويقضي على أي حل سلمي أو حتى على الضمة و سلام، ومن الجهة الأخرى فإن العالم، وخاصة أوروبا، ما زال يتحدث عن سلام وعملية سلام وإمكانية تحريكها. كيف ترى هذا التناقض، ألا يرى العالم الواقع الحاصل في الأراضي المحتلة؟

ميغال: «اعتقد أنه لا يوجد تناقض واضح هنا. نتينهاو ينفذ خطا بدءاً منذ ولايته الأولى في رئاسة الحكومة (بين الأعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٩)، وكانت أهدافه واضحة جداً، هدفه الأول وقف عملية أوسلو، التي انطلقت قبل ذلك بسنوات قليلة، والهدف الثاني هو تشويش مطلق لما تعين على إسرائيل تنفيذه في إطار الاتفاقيات مع الفلسطينيين، وحتى عندما نفذ اتفاق الخليل فإنه صنع عملية لا تقود إلى اتفاق سلام، وفيما يتعلق بالعالم، فإن ينبغي أن نتذكر أن نتينهاو يجيد فن الخطابة، وهو يستخدم شعاريين في هذا السياق واعتاد الجمهور في البلاد والعالم عليها رغم أنهما شعاران هدامان. الشعار الأول، الذي اخترعه إيهود باراك، هو أنه «لا يوجد شريك» فلسطيني، وهو يقول ذلك أيضاً عن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، الذي يعتبر زعيماً معتدلاً ولا يبحث عن مواجهات كبيرة، ومعنى هذا الشعار هو إعادتنا إلى الفترة التي

لا تفعل إسرائيل شيئاً من أجل تهدئة الهيئة الشعبية الفلسطينية، بل يبدو أن موافقتها تزداد تعنتاً وعباء للفلسطينيين أينما تواجدوا، سواء في الضفة الغربية أو القدس الشرقية أو قطاع غزة أو داخل الخط الأخضر، وتتمثل هذه السياسة الإسرائيلية بعمليات القتل اليومي للفلسطينيين بادعاء محاولة تنفيذ عمليات طعن والتحريض على العرب في إسرائيل، وخصوصاً النواب في الكنيست، وبمخططات الاستيطان الآخذ بالتوسع بشكل رهيب.

حول هذه السياسة الإسرائيلية، أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط ورئيس «مركز حاييم هرتسوغ لدراسات الشرق الأوسط والدبلوماسية»، في جامعة بن غوريون في بنر السبع، البروفسور يورام ميغال.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ماذا تفعل إسرائيل من أجل تهدئة الوضع في القدس الشرقية والضفة الغربية؟

ميغال: «اعتقد أن إسرائيل تحاول احتواء هذا الوضع، وعملياً فإنها في المستوى الأمني تنفذ ذلك بشكلين مختلفين، فتعامل إسرائيل مع الوضع في القدس الشرقية والضفة الغربية يختلف عنه في قطاع غزة، والمفهوم الأمني يتطابق مع المفهوم السياسي في إسرائيل، وهو أن هذه ثلاثة كيانات مختلفة، هي الضفة والقدس وغزة، وإذا أضفنا إلى ذلك المجتمع العربي في إسرائيل، فإن المفهوم السياسي الإسرائيلي يرمي إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني أو الأمة الفلسطينية، وما تفعله إسرائيل في المستوى الأمني هو أنها تتعاون مع مصر فيما يتعلق بالحصار المشدد للغاية على قطاع غزة، وفي الضفة الغربية، تحاول إسرائيل الحفاظ على التعاون مع قوات أمن السلطة الفلسطينية وبكل ثمن، ولكلا الجانبين مصلحة مشتركة بمنع تدهور كبير في الضمة، ولا يوجد لدى إسرائيل حل عسكري في القدس الشرقية، رغم أنه كانت هناك محاولات كهذه، مثل إغلاق أحياء فلسطينية وزيادة عدد القوات، لكن هذا لم يمنع استمرار ظاهرة عمليات الطعن ولم يهدئ الوضع الأمني، رغم ذلك فإن إسرائيل تدفع ثمناً بإمكانها تحمله في القدس لأنها ليست مستعدة لتغيير سياستها بأن القدس هي مدينة موحدة، وتجاهل القضايا القومية والحياتية للفلسطينيين».

(*) طرح رئيس كتلة «المعسكر الصهيوني»، إسحاق هرتسوغ، في الأسابيع الأخيرة، خطة انفصال، عن الفلسطينيين في القدس الشرقية والضفة

جمعية حقوق المواطن:

الحكومة الإسرائيلية تستغل الأوضاع الأمنية الراهنة لتشريع قوانين منافية لحقوق الإنسان ومعادية لحقوق المواطن العرب

صادق الكنيست الإسرائيلي الأسبوع الفائت بالقرارتين الثانية والثالثة على مشروع القانون المثير للجدل والمعروف باسم "قانون اللمس".

ويتيح القانون الجديد لأفراد الشرطة إمكان إجراء تفتيش جسدي لأي شخص يؤثر شبهاً بأنه ينوي استخدام العنف ضد شخص آخر.

كما يسمح وفقاً للقانون بإجراء مثل هذه التفتيشات في منطقة يعلن قائد لواء في الشرطة أنه يخشى تعرضها إلى اعتداء «إرهابي»، حتى في حال عدم وجود شبهاً جدية ضد أشخاص معينين.

وكانت الحكومة الإسرائيلية صادقت على مشروع القانون هذا في تشرين الأول الفائت.

وقال المحامي والمختص في مجال الخصوصية وحرية المعلومات أفنير بينشوك، باسم جمعية حقوق الموطن، إن وزارة الأمن الداخلي حاولت في السنوات الأخيرة تشريع هذا القانون والذي يخول أفراد الشرطة بتوقيف شخص ما وبفتيش جسده وملابسه وأغراضه بشكل متطفل وعدواني، دون علاقة بالأوضاع الأمنية الراهنة، في محاولة منها لإضفاء شرعية على نزع الشرطة القائم منذ سنوات، والذي اعتبرته المحكمة غير قانوني ولاغياً.

وأضاف: "تتمتع الشرطة اليوم بالعديد من صلاحيات التفتيش الفضاخمة، فيمجرد أن يثير شخص ما شكوكاً معينة، يسمح لأي شرطي القيام بتوقيفه وتفتيشه. إلا أن الهدف الأساس من اقتراح قانون التفتيش المذكور، والمتداول منذ سنوات على طاولة الحكومة، كان بالأصل الحد من العنف في النوادي الليلية، بيد أن الحكومة تستغل بشكل مريب الأوضاع الأمنية الراهنة لمنع غطاءٍ أمنيٍّ للاقتراح، وذلك دون أن تسرد مدى مساهمة هذا القانون في تقليص ولو بشكل جزئي المخاطر الأمنية".

وشدد بينشوك على أن التجربة في إسرائيل وفي العالم تؤكد أن أفراد الشرطة والذين يقومون باعتقال أو توقيف مواطنين وفق "شعورهم الداخلي" من دون معايير واضحة، يلجأون عادةً للاستناد إلى آراء مسبقة، ما يؤدي إلى تطبيق انتقائي للقانون، وهذا ما يحصل بالعادة ضد الأقليات؛ في الولايات المتحدة ضد الأميركيين من أصول أفريقية أو لاتينية، وفي إسرائيل ضد المواطنين العرب والشرقيين والأثيوبيين.

وتنوب بينشوك بأن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أصدرت في الماضي قراراً ألغى من خلاله صلاحيات مشابهة منحت للشرطة في بريطانيا، وذلك لمسألة الحق في الكرامة والحق في الخصوصية. وقد قررت هذه المحكمة أن قيام أفراد الشرطة بتفتيش شخص ما بدون إثارة شكوك معينة، يؤدي إلى التمييز وإلى سلوكيات اعتباطية وغير موضوعية على الأفراد في استخدام صلاحيات معينة.

على عكس متصل، حذرت جمعية حقوق المواطن من استغلال الأغلبية البرلمانية لإقصاء الأقلية العربية من النظام السياسي في إسرائيل، وطالبت رئيس الحكومة وأعضاء لجنة الدستور والقانون بوقف تشريع قانون الإقصاء السياسي. وأرسلت جمعية حقوق المواطن رسالة عاجلة إلى رئيس الحكومة وأعضاء لجنة القانون والدستور البرلمانية وكافة أعضاء الكنيست، تطالبهم بوقف تشريع اقتراح القانون السياسي غير الديمقراطي، الذي يمنح أعضاء الكنيست صلاحيات تعليق عضوية وفصل أعضاء كنيست آخرين، منتخبة أيضاً من قبل الجمهور، وتحويل أليات قضائية للسلطة التشريعية، وإخضاعها لجهات سياسية وحزبية، تعمل وفق مصالحها وأهدافها الذاتية. وحذرت جمعية حقوق المواطن من استغلال الأغلبية البرلمانية لفرض قوانين موجهة بشكل غير قانوني وغير ديمقراطي ضد الجماهير العربية وممثليهم.

وقال المستشار القانوني لجمعية حقوق المواطن المحامي دان ياكير وممثله الجمعية في العمل البرلماني المحامية ديبى جيليد، إن جعل صلاحيات فصل وإلغاء عضوية أعضاء الكنيست وسيلة في يد الأحزاب المسيطرة على يمين ويسار الخارطة السياسية، قد يتحول إلى وسيلة للتمسك بفتات عديدة لها وجهة نظر مختلفة في الساحة السياسية، ومن الممكن أن يردع فئات عديدة عن القيام بواجبها وفق ما يتلاءم مع وجهة النظر أو العقيدة السياسية التي ينتمون إليها فكرياً، ويسعون لتحقيقها بشكل ديمقراطي، وعلى رأس هذه الفئات أبناء الأقلية العربية. وجاء في رسالة جمعية حقوق المواطن إن إدخال المرشح التالي في القائمة الانتخابية في حال تم فصل أحد أعضائها يمثل مساً خطيراً ينافس الانتخاب ويغلي الشرعية التي منحها الجمهور لشخص محدد لتمثله في البرلمان.

وأكد أن اقتراح القانون هذا يشكل تجسيداً فعلياً لديكتاتورية الأغلبية، واستعمالها ضد الأقلية بشكل غير ديمقراطي، ومن الواضح أن تشريع هذا القانون يتم في أجواء تحريضية تشهدها الساحة السياسية في الأشهر الأخيرة، وهو نتيجة لردود فعل لا يمكن القبول جعلها أساساً لتشريع البرلماني. وهذا التشريع يتقود إلى حملة إقصاء منهجية ضد جمهور واسع، ويبدو أنه موجه ضد الأقلية العربية وممثليها في الكنيست، الذين يختلفون سياسياً عن الأغلبية التي تقود الحكومة اليوم، والخطر الأكبر هو استغلال هذا التشريع لفرض سياسة رسمية تتسم بقوّة المزيد من هذه التشريعات لإقصاء الأقلية العربية من النظام السياسي في إسرائيل.

وقالت المحامية ديبى جيليد إن تشريع هذا القانون يعني إقصاء فئات كاملة من الساحة السياسية، وخلق واقع آخر يخلو من النقاش السياسي الحقيقي، وبالتالي فتنتائج الانتخابات في هذه الأجواء لن تعكس مختلف وجهات النظر للمواطنين والنخبين، وسيتم إقصاء جمهور واسع من المواطنين. وناشدت أعضاء الكنيست أن يدافعوا عن الحقوق الأساسية والأكثر خصوصية، وهي حرية الترشح والانتخاب، والحق في التمثيل السياسي مع وجود اختلافات أيديولوجية وعقائد فكرية متنوعة ومتناقضة.

أصدر "مركز مولاد- لتجديد الديمقراطية في إسرائيل"، مؤخرًا، وثيقة أسماها "ورقة موقف" تحت عنوان "من الاستنكارات إلى الأفعال" ضمنها ثمانية اقتراحات لخطوات عملية ينبغي تنفيذها "لمعالجة جذرية ضرورية لظاهرة الإرهاب اليهودي"، وذلك على خلفية الحملة التي يشنها اليمين الإسرائيلي، بوجه عام، وممثله في الكنيست وفي الحكومة بوجه خاص، منذ جريمة إحراق عائلة دوباشة الفلسطينية في بلدة دوما، في محاولة محمومة "لإثبات" أن عصابات "تدفيج الثمن" ("تاغ محير") ومجرميها مجرد "أعشاب ضارة"!

منظومة دعم مؤسساتي رسمي

أكدت ورقة "مركز مولاد"، في مستهلها، أن "العكس هو الصحيح: فنشطاء الإرهاب اليهودي يحظون، منذ سنوات، بدعم مؤسساتي رسمي كثيف . من البؤر الاستيطانية "غير القانونية" حيث يقيمون، مروراً بمؤسسات التعليم، والحاكيمين والجمعيات، وانتهاء بالدمج اللصيق الذي يقدمه كبار مسؤولي وقادة "البيت اليهودي" (الحزب الحالي، بزعامة وزير التعليم نفتالي بينيت)... ولذا، بغية اجتثاث هذه الظاهرة . التي أدت إلى قتل أفراد عائلة دوباشة . من جذورها، من الممنوع الاكتفاء بتشديد العقوبات، وإنما يجب معالجة منظومة الدعم التي تزرع، تنمي، تحمي وتشجع هؤلاء المجرمين في المناطق . من جذورها"!

وتلقت "ورقة الموقف" إلى أنه منذ لحظة شروع "جهاز الأمن العام" (الشاباك) في إجراء تحقيقات حول المتورطين في تنفيذ هذه العملية الإرهابية في بلدة دوما، والتي (التحقيقات) أدت، حتى الآن، إلى تقديم لائحة اتهام واحدة بالقتل ضد المدعو عميرام بن أوليئيل ولائحة اتهام أخرى ضد قاصر تنسب إليه تهمة "الضلع في الجريمة" . منذ تلك اللحظة، انطلقت في الحلبة السياسية . الحزبية الإسرائيلية حملة تشديدات واستنكارات تنافس خلالها السياسيون، من مختلف الأطراف السياسية، في غسل الأيدي والتنصل من هذه الجريمة الإرهابية ومن مرتكبيها. وقد بز الجميع، في ذلك، ممثلو حزب "البيت اليهودي" في الكنيست، الذين راوا من المناسب، بجأة، التمنل من هؤلاء الإرهابيين والنأي بأنفسهم عنهم، على الرغم من العلاقة الوثيقة الممتدة منذ سنوات بين بعضهم وعصابات "تدفيج الثمن"، والتي وصلت إلى حد مطالبة هؤلاء الممثلين في الكنيست، في مراسلات داخلية، بإغلاق "القسم اليهودي في الشاباك"، على خلفية التحقيقات في هذه القضية.

ورغم أن الجريمة الإرهابية في دوما "تجاوزت خطأ أحمر جديداً"، تقول ورقة "مولاد"، إلا أن حكومة نتنياهو لم تبدأ أية نية أو عزم على وضع وتنفيذ علاج جذري لاجتثاث الإرهاب اليهودي من جذوره، أما التغيير الوحيد الذي أعلنته الحكومة في سياستها فكان تصريحاً منحه المجلس الوزاري المصغر لجهاز "الشاباك" بتخفيف الاعتقالات الإدارية بحق يهود أيضاً. "لكن كل من لديه اطلاع عميق على الجهاز والمناخ الاجتماعي العام اللذين يخرف عنهما الإرهاب اليهودي، يدرك أن هذا التغيير في السياسة يثير السخرية"، تؤكد ورقة "مولاد".

وتتطرق الورقة إلى مسألة تشديد العقوبات، باعتبارها "العلاج والحل" لظاهرة الإرهاب اليهودي، فتقول إن تشديد العقوبات حينما يتم لوجهه، بمعزل عن خطوات وإجراءات أخرى، إنما يعبر عن عدم رغبة وعدم إرادة، وخاصة فيما يتعلق بـ"تطليخ الأيدي وإجراء علاج عميق للظاهرة" وبالقياس نفسه، ليس هناك مسؤول واحد في الأجهزة الأمنية يعتقد بأن الاعتقالات الإدارية بحق نشطاء وأعضاء "حماس" يمكن أن تؤدي إلى القضاء على بنية وشبكة "الإرهاب" في الضفة الغربية، ولهذا السبب، بالذات، تكون هذه الاعتقالات مصحوبة، دائماً، بعمليات وخطوات أخرى ترمي إلى تفكيك المنظومة التي تزرع، تدعم وتحتمي "الإرهاب" الفلسطيني وتوفر له الشرعية.

الحل . علاج منظومي شامل

فما العمل حيال هذا إذن؟ - تجيب "ورقة الموقف" عن هذا السؤال بالقول إن "الحل يتمثل في علاج منظومي شامل، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها القضاء على الجريمة المنظمة".

ومع أن مصلحة "البيت اليهودي" السياسية الواضحة تقتضي "عزل الظاهرة وعرضها بوصفها أعشاباً برية ضارة نبتت ونمت، بصورة تلقائية، في روضة الصهيونية الحديثة" لكن هذا يشكل، في حد ذاته، تمويهاً وتضليلاً واضحين للجمهور في إسرائيل، لأن مجرمي "تدفيج الثمن" لا ينشطون ولا يتحركون في فراغ، بل يتكئون على دعم مؤسساتي رسمي كثيف، منذ سنوات طويلة.

وتعيد الورقة التذكير بأن هذا الدعم المؤسساتي الرسمي مستمر منذ سنوات، بدءاً بالبؤر الاستيطانية "غير القانونية"، التي يسكن فيها "شبيبة التلال"، مروراً بالحاكيمين ورجال الدين الذين يسبقون الشرعية على أفعال هؤلاء وممارساتهم وبالجمعيات التي تقدم الدعم لهم (بعضه من أموال عامة) وانتهاء بالسياسيين الذين يساندون المخالفين فور اعتقالهم، ومن هنا فإن الملاحقات الفردية والمشتتة وراء خلفية معتدين هنا أو أخرى هناك ليس في مقدورها تحقيق أي إنجاز جدي في المدى المتوسط أو في المدى البعيد: من أجل التخلص من

«مركز مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» يطرح ثمانى خطوات عملية لاجتثاث الإرهاب اليهودي من جذوره

نتنياهوو غير معني بمحاربة الإرهاب اليهودي خوفا من حدوث مواجهة مع المستوطنين المؤيدين والداعمين له!

*المركز يؤكد مرة أخرى: «عصابات تدفيج الثمن ليست أعشاباً ضارة بل تحظى بدعم مالي وسياسي رسمي مؤسساتي منذ سنوات طويلة!»: «إذا لم تبدأ معالجة هذه الظاهرة من جذورها بصورة فورية فالعملية الإرهابية التالية مسألة وقت لا غير!»:



عصابات تدفيج الثمن .. جزء من النظام.

في هذه البؤر، حد إغلاقها التام، من رضوات الأطفال، مروراً بالمدارس الدينية (بيشيفوت) وحتى مؤسسات الرفاه وغيرها.

إغلاق لجان المستوطنين وحلها؛ كما كشف تحقيق "مولاد" الذي نشر مؤخراً، وكذلك تحقيق "يديعوت أchronot"، فقد ولدت سياسة "تدفيج الثمن" في عقر دار المؤسسة الاستيطانية؛ في "لجنة مستوطني السامرة" و"لجنة مستوطني بنيامين"، وهما جمعيتان خاصتان تابعتان للمجلسين المحليين "السامرة" و"بنيامين"، وأقيمتا للقيام بهما؛ لا يستطيع المجلسان القيام بها. وهذا يثبت، مرة أخرى، أن هؤلاء ليسوا "أعشاباً ضارة"، بل هم مجدنون تم تجنيدهم من قبل قيادات المستوطنين، التي أرادت "عدم تطليخ أيديها"!

هاتان اللجان هما اللتان وضعتا ورسمتا سياسة "تدفيج الثمن" وهما اللتان حرصتا على نشرها وتكريسها بين سكان المنطقة. وقد كلفت نشاطات الجمعيتين خلال سنوات بضعة ملايين من الشواكل تكفلت الدولة بدفعها من الميزانية العامة، بواسطة المجلسين المحليين. إلغاء بند رقم ٤٦؛ للجمعيات التي تدعم مجرمين يهود؛ كشفت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي أن جمعية "حوننو" التي ترصد وتدفع هبات مالية لعائلة المجرمين اليهود (مثلاً، لوالد عامي بوهر، الذي قتل سبعة فلسطينيين في العام ١٩٩٠)، تحظى باعتراف رسمي من قبل الدولة بوصفها "مؤسسة جماهيرية" لأغراض التبرعات (البند رقم ٤٦)، ما يعني إعفاؤها من الضرائب. هذا الامتياز ينبغي إلغاءه، كما ينبغي رصد جميع الجمعيات التي تحظى اليوم بمثل هذا التصنيف، ثم التأكد من عدم تقديمها أية منح أو هبات للمجرمين.

تشديد العقوبات ضد كتاب المواد التحريضية؛ ثمة كم كبير من النصوص والمواد التحريضية المختلفة التي تدعو إلى ممارسة العنف، تصدر في أحيان كثيرة في أوساط الجمهور الوطني المتدين. ينبغي تشديد العقوبات ضد مؤلفي هذه النصوص والمواد وتعزيز الرقابة على المنشورات والمطبوعات التي تحض على العنف والاعتداء وتشجيعهما.

على سبيل المثال، "نشرة السبت" الأكثر شعبية بين الشباب هي التي تصدر بعنوان "عالم صغير" وتوزع بأكثر من ٦٠ ألف نسخة كل أسبوع، في العدد الذي صدر من هذه النشرة في نهاية حزيران ٢٠١٥، نشر مقال تحريضي تحت عنوان "دولة واحدة لشعب واحد" كتبه بن تسيون (بننسي) غوبشطاين، الذي يتزعم تنظيم "لهافا" العنصري والعنيف (ضد "الاختلاط" بين اليهود والعرب). وقد عرض المقال، بالتفصيل الموسع، رؤية غوبشطاين التي تقوم على "أسس نظرية علمي وقائدي، الرباب كهانا"، ويشرح غوبشطاين لقرائه من الشباب أنه "يدون طرد جميع الأغيار من هذه البلاد، فلن نحظى بالعودة إلى أرضنا" وأن "كل من يدعم الاستيطان لكنه يرفض معالجة مشكلة اسماعيل (أي، أبناء اسماعيل - العرب) - لمسيحيين، عبدة الأوثان" وأن "الغريب الذي هو جزء من أمة حاربت إسرائيل ويريد البقاء في إسرائيل، تسري عليه شروط إضافية أخرى هي: ضرائب وعبودية". ثم يدعو، في ختام مقالته، إلى "تطهير" فوري لـ "جبل الهيكل" (الحرم القدسي الشريف)، "حتى لو استدعى الأمر سفكاً لدماء كثيرة"!

ظاهرة "تدفيج الثمن"، من الضروري فصلها عن مصادر الدعم المؤسساتي؛

وتؤكد الورقة أن نتنياهو لم يسببه من مواجهة بينه وبين المستوطنين المؤيدين والداعمين له ومن صدام حاد مع "البيت اليهودي"، الذي لا يريد، هو أيضاً، الدخول في منازعات مع جمهور مؤيديه وخيبه، وعلاوة على هذا، فمن المعروف أن أعضاء ونشطاء "تدفيج الثمن" يسدون خدمة جليلة للمؤسسة السياسية اليمينية تتمثل في ما يمارسونه من "عب" على الأجهزة الأمنية، مما يجعل أية عملية إخلاء مستوطنين - سواء من بؤرة استيطانية "غير قانونية" أو من مبان غير قانونية في مستوطنة "قانونية" (!) - عملية معقدة وتنطوي على مخاطر جسيمة. وبهذا المعنى، يشكل هؤلاء وسيلة ضغط فعالة جداً ويقومون بـ"الدور الوسخ" نيابة عن السياسيين من اليمين الذين يريدون منع تنفيذ أية عملية إخلاء من المستوطنات، وتشير ورقة "مركز مولاد" إلى أن "واجب المعارضة هو أن تظهر للجمهور وتؤكد جبن حكومة نتنياهو وعجزها، على خلفية تخوفها من أية مواجهة مع عصابة من المجرمين الذين لا يعترفون بسلطة دولة إسرائيل وصلاحياتها، يخشرون من القوانين ويدوسون عليها ويعتدون على جنود الجيش الإسرائيلي وعلى السكان الفلسطينيين"؛ وأكدت، "إذا لم تبدأ معالجة هذه الظاهرة بصورة جذرية، فالعملية التالية مسألة وقت لا غير"!

ثمانى خطوات عملية

تنتقل ورقة "مولاد"، بعد هذا، إلى تفصيل اقتراحاتها بشأن الخطوات العملية الثماني الواجب اتخاذها وتنفيذها بصورة فورية من أجل اقتلاع ظاهرة "تدفيج الثمن" وإزهاها من الجذور.

وتشمل هذه المقترحات الخطوات التالية: إخلاء فوري لـ"البؤر غير القانونية"، مع التشديد على البؤر العنيفة بشكل خاص، مثل "كودش"، "بيتسهار" و"هيلاديم"؛ هنالك نحو ١٠٠ بؤرة استيطانية "غير قانونية" موزعة في أنحاء الضفة الغربية، وهي تشكل مواطن أعضاء "تدفيج الثمن"، ولذا، فعلى كل من يرغب في مواجهة هذه الظاهرة أن يقوم بإخلائهم من هناك، مرة واحدة وإلى الأبد، والحديث يدور هنا عن مستوطنات تعتبرها الحكومة نفسها "غير قانونية" مما يعني أن كل ما ينبغي عمله هو ضمان قيام دولة إسرائيل بتطبيق قوانينها!

ومن المعروف أن هذه البؤر أدت إلى ازدهار ثقافة الإجماع في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)؛ إنها منطقة خارج نطاق دولة إسرائيل، بمعنى أن الدولة غير حاضرة فيها - لا قوانين تطبق، ولا سلطات مؤسسة تمارس صلاحياتها والروح العامة السائدة تلمي إلغاء مؤسسات الدولة وشيوع اللا رسمية. وهذا هو السبب الذي يجعل هذه البؤر مرتعا طبيعياً لعصابات "تدفيج الثمن"، فظالما بقبت هذه البؤر على حالها، سيستمر الإجماع المنظم في ما وراء "الخط الأخضر".

إغلاق مؤسسات التربية والتعليم التابعة للدولة في البؤر غير القانونية؛ حتى قبل إخلاء هذه البؤر فعلياً، يمكن تقليصها بصورة جدية ووقف الدعم المالي من قبل الدولة، الذي تقدمه الحكومة من خلال مؤسساتها وأذرعها، والبدء بإلغاء التمويل العام لمؤسسات التربية والتعليم العامة

أوري أريئيل من زيارته في منزله في يتسهار!

استمرار المفاوضات التي بدأت في تشرين الثاني الماضي

إسرائيل تتطلع إلى مساعدات عسكرية أميركية بأكثر من ٤٠ مليار دولار خلال العقد المقبل!

تجري الولايات المتحدة وإسرائيل مفاوضات حول المساعدات الأميركية لإسرائيل إلى ناحية زيادة حجمها بدأت في تشرين الثاني الماضي في إثر لقاء بين الرئيس الأميركي، باراك أوباما، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو.

وعقدت حتى الآن ثلاث جلسات مفاوضات بين الجانبين، تمحورت بالأساس حول حجم الزيادة على هذه المساعدات، وينتهي اتفاق المساعدات بين الجانبين في العام ٢٠١٨، بعد مرور عشر سنوات عليه، ومنحت الولايات المتحدة لإسرائيل خلالها ٣٠ مليار دولار، أي ثلاثة مليارات دولار سنويا.

وذكرت صحيفة «هارتس»، الأحد، أنه برزت خلافات بين الجانبين حول حجم الزيادة على المساعدات في إطار اتفاقية المساعدات المقبلة، التي تنتهي في العام ٢٠٢٨. فقد وافقت الولايات المتحدة على زيادة بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار سنويا، بينما تطالب إسرائيل بزيادة تتراوح ما بين مليار إلى ملياري دولار سنويا.

وكان نتنياهو قد صرح خلال اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست مؤخرا، بأن حجم المساعدات في الاتفاقية المقبلة سيكون أكثر من أربعة مليارات سنويا أو أكثر من أربعين مليار دولار خلال السنوات العشر من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٨. إذ تتوقع إسرائيل الحصول على تعويض من خلال هذه المساعدات في أعقاب توقيع الاتفاق النووي مع إيران.

وعلى خلفية ما وُصف بأنها «أزمة توقعات»، قال نتنياهو إنه ليس في عجلة من أمره للتوصل إلى اتفاق خلال ولاية أوباما، وأكد أن بإمكان إسرائيل انتظار دخول الرئيس الأميركي المقبل إلى البيت الأبيض، في الثاني من العام المقبل (٢٠١٧).

وأعلن نتنياهو، خلال اجتماع حكومته الأسبوعي أول من أمس، أن نائب الرئيس الأميركي، جوزيف بايدن، قد يزور إسرائيل بعد أسبوعين، ويرجع أن يكون موضوع اتفاقية المساعدات الأميركية الجديدة أحد المواضيع التي سيبحثها في إسرائيل.

تاريخ المساعدات الأميركية

إسرائيل – تسلسل زمني

إسرائيل ليست الدولة الوحيدة التي تحصل على مساعدات أميركية سنوية، لكنها تحصل على أكبر مبلغ من المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة إلى دول في العالم.

في المقابل، فإن الولايات المتحدة تحقق فائدة كبيرة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، من منح هذه المساعدات.

وفيما يلي التسلسل الزمني لتاريخ المساعدات الأميركية لإسرائيل:

١٩٤٩: بدأت المساعدات الأميركية لإسرائيل بقرض مصرفي لغرض التصدير والاستيراد بمبلغ ١٠٠ مليون دولار.

١٩٥٨: برنامج القرض العسكري الأول لإسرائيل، وكان بحجم صغير بمبلغ ٤٠٠ ألف دولار، إضافة إلى رزمة مساعدات مالية، ليست عسكرية، بقيمة ٣٧ مليون دولار.

١٩٦٢: إسرائيل تشتري أول سلاح أميركي متطور وهو صواريخ «هوك» المضادة للطائرات.

١٩٦٦: زيادة حجم المساعدات، المالية والعسكرية، بنسبة ٢٤٠٪، من ٣٧ إلى ٩٠ مليون دولار.

١٩٦٨: الكونغرس الأميركي يصادق على بيع طائرات مقاتلة من طراز «فانتوم» لإسرائيل، ويسجل سابقة في دعم الولايات المتحدة لمفهوم لاحق يتمثل بالحفاظ على تفوق عسكري إسرائيلي نوعي على الدول العربية.

١٩٧٠: زيادة حجم المساعدات إلى ١٠٢ مليون دولار، وهذا المبلغ يشكل نسبة ٤٧٪ من مجمل المساعدات العسكرية التي تمنحها الولايات المتحدة لدول في العالم.

١٩٧١: ارتفاع حجم المساعدات الأميركية السنوية لإسرائيل إلى ٢5 مليار دولار.

١٩٨٧ – ١٩٩٨: حجم المساعدات السنوية ٣ مليارات دولار، ١٨ مليار دولار منها- أي ٦٠٪، هي مساعدات عسكرية. و١٢ مليار دولار على شكل مساعدات اقتصادية. وفي العام ١٩٩٨ طلب نتنياهو، الذي انتخب رئيسا للحكومة في العام ١٩٩٦، وفقا كاملا للمساعدات الاقتصادية وتحيين كل مبلغ المساعدات إلى مساعدات عسكرية. وهذا الوضع ما يزال قائما حتى اليوم.

١٩٩٩: بدء رزمة المساعدات العسكرية لفترة عشر سنوات، بمبلغ ٢٣٨ مليار دولار سنويا.

٢٠٠٩: توقيع اتفاقية ثانية مدتها عشر سنوات بمبلغ ٣٠ مليار دولار كمساعدات عسكرية، تنتهي في العام ٢٠١٨.

مساعدات بـ١١٨ مليار دولار

- إسرائيل هي الدولة التي حصلت على أكبر حجم مساعدات خارجية منحتها الولايات المتحدة لاية دولة في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، كما أنها حصلت على ٥٥٪ من مجمل المساعدات الأميركية لدول أجنبية.

- حولت الولايات المتحدة إلى إسرائيل ١١٨ مليار دولار، منذ العام ١٩٤٩، بينها ٥٥ مليار دولار (٥٥٪ من المساعدات) على شكل عتاد عسكري وأسلحة.

- المساعدات العسكرية الأميركية لا تغطي بالمال وإنما بموجب «قسائم شراء» يمكن استخدامها في الولايات المتحدة فقط، إذ أن معظم الدول التي تحصل على مساعدات عسكرية أميركية تنفق ١٠٠٪ من المساعدات في الولايات المتحدة، برغم ذلك، يسمح لإسرائيل بإنفاق ٢٥٪ من المساعدات، أي حوالي ٨١5,٣ مليون دولار، على مشتريات محلية من منتجين إسرائيليين.

- إسرائيل هي الدولة التي تحصل على أكبر كمية من فائض الأسلحة والعتاد الأمني الأميركي الذي أصبح قديما ويتم تسليمه إلى دول أخرى بحيث يرودها بعتاد حيوي بسعر مخفض أو مجانا.

- إضافة إلى مبلغ المساعدات السنوية بقيمة ٣ مليارات دولار، خصصت الولايات المتحدة مبلغ ٧٣٦ مليون دولار لبرنامج الدفاع الصاروخي الأميركي – الإسرائيلي المشترك، وشمل: ٢١١ مليون دولار لتطوير منظومة «القبعة الحديدية» لاعتراض الصواريخ قصيرة المدى؛ قرابة ١٥٠ مليون دولار لمنظومة «مقلع داود»، والمعروفة أيضا باسم «العصا السحرية»، لاعتراض الصواريخ متوسطة المدى؛ ٧٤,٧ مليون دولار لتطوير منظومة «حيتس-٣» و٤٤,٣ مليون دولار لتطوير منظومة

«حيتس-٢» لاعتراض الصواريخ طويلة المدى.

- تحصل إسرائيل على مساعدات أخرى لأغراض غير عسكرية، مثل بناء مدارس ومستشفيات. وهذا التمويل الذي تحصل عليه إسرائيل يشكل معظم التمويل الذي تنفقه الولايات المتحدة على بناء مدارس ومستشفيات خارج أراضيها.

- احتلت إسرائيل المرتبة العاشرة بين الدول المصدرة للسلاح بين الأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٢. وامتلكت إسرائيل هذه القدرة على تطوير وتصدير الأسلحة بفضل سماح الولايات المتحدة لها باستخدام ٢٥٪ من المساعدات لمشتريات واستثمار محليين.

الفائدة التي تحققها أميركا من المساعدات

- بواسطة طريقة «قسائم الشراء» تستغل الولايات المتحدة إسرائيل كوسيلة لاستخدام أموال دافع الضرائب التي تستغل الأميركي من أجل تدعيم الصناعات العسكرية الأميركية. فهناك أكثر من ألف شركة في ٤٧ مقاطعة أميركية تربح من المشتريات الإسرائيلية، وهذا الأمر يضمن أماكن عمل لآلاف العمال في شركات الأسلحة الكبرى، حتى في فترات الركود الاقتصادي.

- المساعدات الأميركية هي جزء من صفقة شاملة تحقق فيها الولايات المتحدة مكاسب إستراتيجية في الشرق الأوسط، مثل: عبور حر في المجال الجوي الإسرائيلي، استخدام قواعد عسكرية للتخليق منها والتزود بالوقود فيها، عبور حر في جميع الموانئ الإسرائيلية، تعاون استخباراتي، مواقع تخزين صواريخ، مركبات مدرعة وذخيرة مدفعية.

- من خلال دعمها للقدرات العسكرية الإسرائيلية، تنمي الولايات المتحدة سباق تسلح إقليميا تجني من خلاله أرباحا هائلة لصالح صناعات الأسلحة الأميركية، إذ أنه في كل مرة تشتري فيها إسرائيل دبابة تطالب دول عربية بتنفيذ عمليات شراء مشابهة أو أكبر حجما أحيانا.

- تعتبر إسرائيل أن الولايات المتحدة تستخدم مسألة الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي كشرك، وأورد خيرير في الصناعات العسكرية الإسرائيلية مثلا على ذلك خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة «ذي ماركر». وقال الخيرير إن الولايات المتحدة تواجه صعوبة في بيع الطائرات المقاتلة «إف-٣٥» الأكثر تطورا في العالم بسبب ثمنها المرتفع جدا. لكنها دفعت إسرائيل إلى التوقيع على صفقة لشراء هذه الطائرة، بأموال المساعدات، بعد أن لوحث بأنها لن تكون مسؤولة عن تفوق إسرائيل العسكري إذا لم تشتتر الأخيرة هذه الطائرات. وأنت هذه الصفقة إلى زيادة الاهتمام العالمي بهذه الطائرة المقاتلة.

موانع محتملة لاستمرار المساعدات

بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي وخضوع الفلسطينيين لنظام عسكري إسرائيلي، يمكن أن تعتبر المساعدات العسكرية المتواصلة لإسرائيل انتهاكا لقوانين وأنظمة أميركية متعلقة بالتصدير العسكري؛

- البند ٥0٠ من قانون مساعدة الدول الأجنبية ينص على أنه «لا تُمنح مساعدة أمنية لاية دولة تكون حكومتها ضالعة في ممارسات متواصلة لانتهاكات سفارة لحقوق الإنسان التي حظيت باعتراف دولي».

- القانون الأميركي المعروف باسم «قانون إيهي» يحظر على الولايات المتحدة تزويد معظم أنواع المساعدات الأمنية لاية وحدة عسكرية أو شرطية توجد ضدّها «أدلة موثوقة» بأن أفرادها ينتهكون بشكل سافر حقوق الإنسان.

قانون مراقبة تصدير الأسلحة الأميركي ينص على منع تزويد اعتماد، كفاتلات، مبيعات، أو تسليم أسلحة لدولة أجنبية إذا كانت ترتكب «انتهاكات جوهريّة باستخدام السلاح بموجب تعريفيها الضيق».

- في حالات كثيرة، توجد علاقة مباشرة بين انتهاك حقوق الفلسطينيين في الحياة من جانب إسرائيل وبين اعتماد إسرائيل على سلاح أميركي من أجل انتهاك حقوق الإنسان هذه. ومثال على ذلك عملية اغتيال القيادي في حركة حماس صلاح شحادة، في ٢٢ تموز ٢٠٠٢، عندما أسقطت طائرة إسرائيلية من طراز «إف-١٦»، زودتها الولايات المتحدة لإسرائيل، قبلة زنتها طن بشكل متعمد على مدينة غزة، ما أسفر عن مقتل ١٤ طفلا وثمانية مواطنين فلسطينيين. وتشمل انتهاكات حقوق إنسان أخرى استخدام الغاز المسيل للدموع، الأعبرة المطاطية، القنابل الفوسفورية، قنابل عقودية وآليات هدم البيوت، وجميها من صنع الولايات المتحدة.

العلاقات الأميركية - الإسرائيلية خلال العدوان على غزة في صيف العام ٢٠١٤:

في الأسبوع الثالث للعدوان أوقفت وزارة الدفاع الأميركية (البنتابغون) إرسال شحنة صواريخ «هيفلاير» التي تطلق من المروحيات القتالية من طراز «باتشي» وذلك كتحذير لإسرائيل. وقال موظف في الإدارة الأميركية في حينه إن «الرئيس يشعر أن شحنات الأسلحة الأميركية إلى إسرائيل تقوض جهوده من أجل التوصل إلى وقف إطلاق نار، والان لن يتحرك شيء من دون صمادقته، وهذا يعني أن كل شيء سيجري ببطء». جاء تأخير إرسال شحنة الأسلحة هذه بعد أن تبين للإدارة الأميركية أن الولايات المتحدة زودت إسرائيل بذخيرة لدبابات ومدفعية في اليوم نفسه الذي قصف فيه الجيش الإسرائيلي مدرسة تابعة للأمم المتحدة.

اتضح لاحقا أن قرار الولايات المتحدة عدم إرسال شحنة صواريخ «هيفلاير» كان متشددا أكثر مما تحدثت تقارير إعلامية عنه خلال العدوان. وتبين أن الولايات المتحدة أوقفت بشكل كامل الاتصالات مع وفد مشتريات أمنية إسرائيلي ولم تسمح بنقل أي عتاد أو أسلحة إلى إسرائيل على مدار أيام.

قال تقرير نشرته صحيفة «معاريف» بعد العدوان إن الأزمة مع الولايات المتحدة بدأت بعد عشرة أيام من بدء العدوان في أعقاب الحديث عن أن عدد القتلى في غزة كان مبالغا فيه. وعندما أرسلت إسرائيل طلبا عاجلا للترؤد بالصواريخ، «يبدو أنه وصل أمر من البيت الأبيض يقضي بوقف الاعتناء بالطلب الإسرائيلي». ورجع التقرير أن رد الفعل الأميركي كان نتيجة فشل جهود وزير الخارجية، جون كيري، بتحريك محادثات بين إسرائيل والفلسطينيين.

في أعقاب هذه الأزمة قرر جهاز الأمن الإسرائيلي نقل إنتاج الأسلحة الحساسة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل.

«حيتس-٢» لاعتراض الصواريخ طويلة المدى.

- تحصل إسرائيل على مساعدات أخرى لأغراض غير عسكرية، مثل بناء مدارس ومستشفيات. وهذا التمويل الذي تحصل عليه إسرائيل يشكل معظم التمويل الذي تنفقه الولايات المتحدة على بناء مدارس ومستشفيات خارج أراضيها.

- احتلت إسرائيل المرتبة العاشرة بين الدول المصدرة للسلاح بين الأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٢. وامتلكت إسرائيل هذه القدرة على تطوير وتصدير الأسلحة بفضل سماح الولايات المتحدة لها باستخدام ٢٥٪ من المساعدات لمشتريات واستثمار محليين.

الفائدة التي تحققها أميركا من المساعدات

- بواسطة طريقة «قسائم الشراء» تستغل الولايات المتحدة إسرائيل كوسيلة لاستخدام أموال دافع الضرائب التي تستغل الأميركي من أجل تدعيم الصناعات العسكرية الأميركية. فهناك أكثر من ألف شركة في ٤٧ مقاطعة أميركية تربح من المشتريات الإسرائيلية، وهذا الأمر يضمن أماكن عمل لآلاف العمال في شركات الأسلحة الكبرى، حتى في فترات الركود الاقتصادي.

- المساعدات الأميركية هي جزء من صفقة شاملة تحقق فيها الولايات المتحدة مكاسب إستراتيجية في الشرق الأوسط، مثل: عبور حر في المجال الجوي الإسرائيلي، استخدام قواعد عسكرية للتخليق منها والتزود بالوقود فيها، عبور حر في جميع الموانئ الإسرائيلية، تعاون استخباراتي، مواقع تخزين صواريخ، مركبات مدرعة وذخيرة مدفعية.

- من خلال دعمها للقدرات العسكرية الإسرائيلية، تنمي الولايات المتحدة سباق تسلح إقليميا تجني من خلاله أرباحا هائلة لصالح صناعات الأسلحة الأميركية، إذ أنه في كل مرة تشتري فيها إسرائيل دبابة تطالب دول عربية بتنفيذ عمليات شراء مشابهة أو أكبر حجما أحيانا.

- تعتبر إسرائيل أن الولايات المتحدة تستخدم مسألة الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي كشرك، وأورد خيرير في الصناعات العسكرية الإسرائيلية مثلا على ذلك خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة «ذي ماركر». وقال الخيرير إن الولايات المتحدة تواجه صعوبة في بيع الطائرات المقاتلة «إف-٣٥» الأكثر تطورا في العالم بسبب ثمنها المرتفع جدا. لكنها دفعت إسرائيل إلى التوقيع على صفقة لشراء هذه الطائرة، بأموال المساعدات، بعد أن لوحث بأنها لن تكون مسؤولة عن تفوق إسرائيل العسكري إذا لم تشتتر الأخيرة هذه الطائرات. وأنت هذه الصفقة إلى زيادة الاهتمام العالمي بهذه الطائرة المقاتلة.

قالت صحيفة «هارتس» إن إقصاء أعضاء الكنيست العرب من التجمع الوطني الديمقراطي جمال زحالقة وحنين زعبي وباسل غطاس من جلسات الكنيست ولجانه مؤقتا على خلفية الاجتماع الذي عقده مع

عائلات فلسطينيين في القدس الشرقية وجرى خلاله التداول حول السبل الكفيلة بتحرير جثامين أبنائهم الذين قتلوا برصاص قوات الأمن الإسرائيلية أثناء ارتكابهم عمليات ضد جنود ومستوطنين إسرائيليين وقامت إسرائيل باحتجازها. ينذر بالسوء بالنسبة لإسرائيل.

وأضافت الصحيفة في افتتاحية خاصة أنشأتها عادة القرار الذي اتخذته لجنة الأخلاق في الكنيست بخصوص هذا الإقصاء الأسبوع الفائت، أنه إذا اضطر أعضاء الكنيست هؤلاء الذين يعانون طبيعة الحال من الإقصاء في مجالات عديدة، إلى مقاطعة الكنيست واضطر جمهورهم إلى مقاطعة الانتخابات، فستكف إسرائيل عن أن تكون ديمقراطية.

في الوقت نفسه قالت الصحيفة إنه مسموح التحفظ من خوة نواب التجمع هذه، كما أنه يمكن الاعتراض على لقائهم مع من أسمتهم «عائلات الخربين»، واعتبار قوفهم دقيقة صمت حدادا على ذكراهم «عملا مرفوضا»، وتعريفهم ك«شهداء» أمرا معيبا، لكن من غير المسموح به الانضمام إلى حملة الملاحقة البشمة والعدائية ضد النواب الثلاثة من أعضاء القائمة المشتركة»، فليس هذا من شيم الديمقراطية.

وأشارت «هارتس» إلى أن الكنيست وقف صفاً واحدا تقريبا ضد الثلاثة، وباستثناء كتلتهم (القائمة المشتركة) تنافس ممثلو جميع الكتل على من يستخدم لفة أكثر حدة من الآخرين ضدّهم.

وأكدت أن هدف اليمين مكشوف وخطير؛ محاولة أخرى لنزع الشرعية عن التمثيل العربي في الكنيست، سعيا إلى إقصائه وطرده من مجلس النواب. وقد خدم هذا الهدف ربما عن غير قصد ممثلو الوسط واليسار من الذين انضموا إلى هذه الهجمة المنفلتة العقال، وهناك ممثلون عن «المعسكر الصهيوني»، وعن حزب «يوجد مستقبل»، وحتى عن حركة ميرتس، شاركوا في الهجوم على حزب التجمع.

وكتبت: كالعادة فإن بنيامين نتنياهو الذي لا يضيع فرصة للتحريض ضد العرب في إسرائيل، طلب من المستشار القانوني للحكومة فحص

الخطوات القانونية المسموح باتخاذها ضد أعضاء الكنيست الثلاثة. كما

رفع رئيس الحكومة مع رئيس الكنيست احتجاجا ضد الثلاثة إلى لجنة

الأخلاق في الكنيست، وقال إنه سيعمل على إصدار «قانون يعتبر أن

كل من يتصرف على هذا النحو لا يحق له أن يكون عضو كنيست». ولا

يخطر على بال أحد أن يتخذ نتنياهو إجراءات مشابهة ضد عضو كنيست

يهودي يدعى مثلا أن جريمة دوما ليست إرهابا، أو ضد وزيرة العدل

التي قيل إنها التقت عائلة أحد المعتقلين اليهود المشتبه بهم في

هذه القضية.

وختمت الصحيفة: لقد انتخب الأعضاء الثلاثة في القائمة المشتركة في الكنيست، التي تعتبر الكتلة الثالثة من حيث الحجم، من أجل تمثيل الجمهور الذي اتخيمهم. وهذا الجمهور لا يشاطر نظرة وأفكار ومعتقدات الأغلبية اليهودية- الصهيونية. فإذا كانت إسرائيل تدعي أنها ديمقراطية وتريد الرد على الادعاءات بشأن تحولها إلى دولة أبارتهايد، فإنه يتعين عليها أن تحترم هذه الآراء حتى لو كانت صادمة ومؤلمة بالنسبة للأغلبية اليهودية. لقد أوضح أعضاء التجمع أنهم التقوا العائلات من أجل محاولة مساعدتهم على استعادة جثامين أعزائهم بعد أشهر على مقتلهم. ومن واجبهم وحقهم أن يفعلوا ذلك. إن العرب في إسرائيل هم أبناء الشعب الفلسطيني ولهم تاريخ واحد. إنه نسيج حساس وهش، ويجد هؤلاء أنفسهم في نزاع بين ولائهم لشعبهم وولائهم لدولتهم. والطريق للمحافظة على الديمقراطية في إسرائيل يمر من خلال احترام هذا الوضع المعقد وإظهار أقصى درجات الحساسية حياله.

من ناحية قال عضو الكنيست جمال زحالقة إن رئيس الحكومة نتنياهو اتخذ إستراتيجية سياسية وإعلامية جديدة بدأت يوم الانتخابات العامة الأخيرة في العشرين من آذار ٢٠١٥. حين نشر شريط فيديو قبل إغلاق صناديق الاقتراع بساعات، حذر فيه من أن «العرب يهربولون إلى صناديق الاقتراع وحكم اليمين في خطر»، داعيا جمهور اليمين إلى الخروج للتصويت.

وأضاف في بيان خاص، أن من الصعب تقدير تأثير نداء نتنياهو على نتيجة الانتخابات، لكن الاعتقاد السائد هو أنه أضاف إلى حزب الليكود عدة مقاعد، مما جعله الحزب الأكبر وسهل عليه تشكيل الحكومة. وهناك أيضا تقدير، له أساس، بأنه لو حصل حزب «المعسكر الصهيوني» على مقاعد أكثر من الليكود لانضم حزب «كولانو (كلنا)» برئاسة موشيه



النواب العرب في الكنيست: استهداف متصاعدا.

تحليلات صحافية:

إقصاء ثلاثة نواب عرب من جلسات الكنيست ولجانه ينذر بالسوء بالنسبة لإسرائيل!

زحالقة: سياسة الكراهية إزاء الفلسطينيين في الداخل باتت إستراتيجية مركزية لدى نتنياهو

كحلون، إلى حكومة برئاسة إسحاق هرتسوغ، من هنا جاء الاستنتاج بأن إشهار العداء للمواطنين العرب يمنح نتنياهو والليكود قوة أكبر وقد يكون الوصول إلى السلطة متعلقا به.

وبرأي زحالقة، نتنياهو عنصري في عقيدته ومبادئه وقناعاته، ولكنه من جهة أخرى تغلب سياسي وانتهازي من الدرجة الأولى وقارئ فطن للجمهور الإسرائيلي ولمزاجه وللتيارات والتحولات العميقة فيه. هو لا ينجر وراء عنصرية الشارع الإسرائيلي، بل يقوده في العداء للعرب، ويستثمر ذلك في زيادة قوته الحزبية وفي تطبيق إستراتيجيته الجينية المتطرفة، فهناك انسجام بين عنصرية نتنياهو وانتهازيته. وتابع: تاريخيا، كان موقف حزب «حيروت» الذي جاء منه الليكود بأن المواطنين العرب حقوقا مدنية ولكن ليس لهم أي حقوق قومية. وإذ يتبنى نتنياهو هذا الموقف مبدئيا فإنه يصب عليه سفا عنصريا من عنده مستكثرا أن يحصل العرب على حقوق مدنية فعلية. ولكن حين يكون هناك حزب لا يكتفي بالمطالبة بالحقوق المدنية كاملة غير منقوصة، بل يؤكد لأقل على الحقوق القومية ويعرف نفسه بأنه حزب قومي ديمقراطي، ويكون سلوكه السياسي كذلك، فإن نتنياهو يناصره العداء ويعمل على محاصرته وضربه وحتى التخلص منه إن استطاع. وهنا أيضا تختلط العنصرية الأصلية بالانتهازية النفعية. إذ يحرض نتنياهو على التجمع من منطلقات مبدئية معادية لأي تعبير عن الطموحات القومية لأهل البلاد الأصليين، وأيضا لغايات كسب شعبية رخيصة في الشارع الإسرائيلي، الذي يتجه نحو المزيد من الشوفينية والتطرف.

وأكد زحالقة أن ما حدث في الأسبوع الأخير لم يولد في هذا الأسبوع بل يندرج ضمن إستراتيجية سياسية يقودها نتنياهو تستهدف الجماهير العربية في الداخل عموما وتستهدف بشكل خاص قوى سياسية يعتبرها نتنياهو «قطعط الخط الأحمر»، وهي تحديدا الحركة الإسلامية الشمالية، والتي قام بظورها، وكذلك التجمع الوطني الديمقراطي، الذي «اكتفى» بإبعاد نوابه عن مداولات الكنيست لعدة أشهر على خلفية مباشرة وهي قيامهم بواجبهم الإنساني والوطني في العمل على استعادة الجثامين المحتجزة في ثلاجعات الاحتلال منذ أربعة أشهر، ولكن من الواضح أن هذا لم يكن السبب بل التبرير للملاحقة السياسية.

وشدّد على أن ما يسعى إليه نتنياهو هو محاصرة الوجود السياسي لجماهير الفلسطينيين في الداخل وقواها الوطنية، وهو يفعل ذلك عبر تضيق مساحة وساحة الحق في ممارسة العمل السياسي، وهو يريد أن تصل رسالة إلى الجمهور الإسرائيلي بأنه هو شخصيا يقوم بتضييق الخناق، حتى يضع كل الأرباح في جيبه وفي جيبه وحده، سعيا إلى المجد القائم على سياسة الكراهية، التي لم تعد إحدى أدواته بل إستراتيجيته المركزية.

ودانت لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل حملة التحريض بقيادة نتنياهو، وقالت في بيان «تدين لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية الهجوم العنصري، الذي يقوده رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ضد نواب التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة، على خلفية لقائهم بعائلات الشهداء، لغرض البحث في سبل تحرير جثامين أبنائهم».

ورات «المتابعة» أن «هذا الهجوم يندرج في حملة التحريض المستمرة التي يقودها نتنياهو ضد جماهيرنا العربية، التي تصر على التصدي لسياسة حكومته العنصرية، سياسة الحرب والاحتلال».

وأكدت أن «لقاء النواب مع العائلات كان لغرض بحث قضية إعادة جثامين أبنائهم، وهذا بالضبط ما يعرفه نتنياهو، ورئيس الكنيست يولي إيدلشتاين، الذي برز هو أيضا في جوقّة التحريض، وغيرهما من وزراء ونواب في الائتلاف والمعارضة، وأكثر من هذا، فإن النواب عرضوا القضية على الجهات ذات الشأن في الحكومة الإسرائيلية لغرض حلها بعد ذلك اللقاء».

وشددت «المتابعة» على أن «جماهيرنا العربية وأطرها السياسية وحذرت منغبة تصعيد الخطاب العنصري، مؤكدة «إننا لن نسكت أمام محاولات كم الأفواه، وأمام مجرد التفكير في ضرب نشاطنا وحراكنا السياسي، بموازاة ما تخطط له الحكومة الإسرائيلية وأذرعها لشن ضربات متعددة الاتجاهات ضد جماهيرنا العربية كافة، من تدمير آلاف البيوت واقتلاع قرى بأكملها وغيرهما».

إعداد: بروهوم جرابيسي

الفجوات في الرواتب: ٢٠٪ من الأجيرين الإسرائيليين يدفعون ٨٥٪ من ضريبة الدخل!

*معدل الأجور العام بلغ في نهايات ٢٠١٥ قرابة ٢٤٠٦ دولارات *معدل الأجور الفعلي يعادل ٦٧٪ من

معدل الأجور العام *أدنى معدلات الرواتب للعرب* ٥٥٥٠ شخصا معدل رواتبهم الشهرية ١٢٨ ألف دولار*



وهنغاريا -٢٤٪، وإسبانيا -٢٣٪، وإيطاليا -٢١٪، وبلجيكا -١٧٪، والدانمارك وإيرلندا -١٥٪، وفرنسا وبريطانيا والنرويج -١٤٪، والسويد -١٣٪، وألمانيا -١٢٪، وهولندا وسويسرا -١١٪.

وفي هذا الإطار دل تقرير آخر صدر في إسرائيل على تراجع مصرف على المواد الغذائية المصنّعة، وذات الدهنيات العالية، والمشروبات الخفيفة، مقابل ارتفاع حد جدا في مصرف على المواد الغذائية التي تصنّف على أنها صحية أكثر. فمثلا ارتفع مصرف على منتوجات فول الصويا بنسبة ١٠٠٪، وعلى الشاي الأخضر والأعشاب بنسبة ٢٤٪، وعلى الحبوب بنسبة ١٤٪، بينما انخفض مصرف على الفانقاز بنسبة ٢١٪، وعلى العصائر والمشروبات الخفيفة بنسبة ١٥٪، وعلى الملح والسكر بنسبة ١٦٪.

على الإطلاق يتلقاها العرب، إذ يبلغ معدل رواتب الرجال العرب قرابة ٧٠٪ من معدل الأجور العام، بينما يبلغ معدل رواتب النساء العربيات قرابة ٤٨٪ من معدل الأجور العام، عدا عن أن ٦٥٪ من النساء العربيات محرومات عمليا من فرص العمل. وأعلى معدلات الرواتب نجدها لدى اليهود الأشكناز. إذ يبلغ المعدل ١٣٠٪ من معدل الأجور العام، بينما معدل الرواتب لدى اليهود الشرقيين في حدود ١٠٧٪ من معدل الأجور العام. لكن عدد المصالح الجديد الذي افتتح في العام الماضي أقل مما كان في العام ٢٠١٠، حينما تم فتح ٥٠٠٠٠ مصلحة، في حين أنه في العام ٢٠١٤ كان عدد المصالح التي اغلقت والتي افتتحت متقاربا، ما يعني أن العام الماضي ٢٠١٥ سجل تحسنا ما في هذا المجال. وقال تقرير آخر إن السنوات الثلاث الأخيرة سجلت ارتفاعا في ظاهرة عدم تسديد الالتزامات المالية، أو في التأخر عن تسديد الالتزامات. فمثلا في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ كان معدل أيام الاعتمادات المالية لتسديد أثمان البضائع للمصانع والمسوقين الكبار ٨٢ يوما. ويبلغ معدل التأخير في التسديد ٤ أيام و٨ أيام على التوالي. أما في الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ فقد

قال تقرير دوري لوزارة المالية الإسرائيلية صدر في الأسبوع الماضي. إن معدل الأجور في شهر تشرين الثاني بلغ ٩٣٨٥ شيكلا، وهو ما يعادل ٢٤٠٦ دولارات، وعمليا راوح الراتب عند مستواه، بزيادة نصف دولار (شيكلان) عن الشهر الذي سبقه. وهذا هو معدل الرواتب العام الرسمي لكنه ليس العملي، فهذا المعدل يأخذ مجمل الأجور ويقسمها بشكل جاف على كافة العاملين في ذلك الشهر. لكن على وقع الفجوات الكبيرة في مستويات الرواتب، فإن هذا المعدل لا يعكس واقع الحال، ولهذا هناك معدل الرواتب الفعلي، الذي عادة يكون في حدود ٦٧٪ من معدل الرواتب العام. وللتوضيح نقرأ في تقرير وزارة المالية أن ١٥٠ ألف بالآلاف، أي ٥٥٥٠ شخصا من "الأجيرين"، بلغ معدل رواتبهم الشهرية ١٢٨ ألف دولار، وأن ٩٪ من الأجيرين في إسرائيل في العام الماضي تقاضوا رواتب غير صافية، بمعنى قبل الخصم الضريبي والصحي والضمان الاجتماعي، تتراوح ما بين ٥١٣٠ دولارا وحتى ١٠٧٧٠ دولارا، في حين أن ٩٪ آخرين تراوحت رواتبهم غير الصافية ما بين ٣٥٩٠ دولارا وحتى ٥١٢٩ دولارا.

ولتوضيح الفجوات في الرواتب أكثر، نجد أن أقل من ٢٠٪ من الأجيرين دفعوا ٨٥٪ من إجمالي ضريبة الدخل على الرواتب، و٦٤٪ من إجمالي مداخيل الضمان الاجتماعي والصحي من الرواتب، وأن ٥٤٪ من الأجيرين لم تصل رواتبهم إلى الحد الأدنى الملائم بدفع الضريبة.

وأعلى معدلات الرواتب نجدها في تل أبيب -١٢٨٠٠ شيكل (٣٣٨٢ دولارا)، تليها منطقة تل أبيب الكبرى (الوسط) -١٢١٠٠ شيكل، ٣١٠٠ دولار، ويهبط المعدل في منطقة حيفا إلى ١٠٢٠٠ شيكل (٢٦١٥ دولارا)، وفي القدس ٩١٠٠ شيكل (٢٣٣٣ دولارا)، وما يخفض المعدل في منطقة القدس هو احتساب رواتب الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة. وأدنى معدلات الرواتب نجده في الجنوب -٨٦٠٠ شيكل (٢٢٠٥ دولارات)، والشمال حيث الغالبية من العرب -٨٢٠٠ شيكل، وهو ما يعادل ٢١٠٠ دولار. وبلغ عدد الأجيرين في شهر تشرين الثاني الماضي ٣٣٨٢ مليون شخص، بزيادة ٣٣ ألف عامل عن الشهر الذي سبق، و٩١ ألف عامل عن شهر أيلول من العام الماضي.

ولم يعرض التقرير الأخير الفجوات في الرواتب على مستوى اليهود والعرب، ولكن حسب سلسلة من التقارير التي تظهر نسا شبه ثابتة، فإن أدنى الرواتب

"المشهد" الاقتصادي

موجز اقتصادي

تراجع مكانة إسرائيل العالمية في مقياس الابتكارات التكنولوجية الحديثة

قال بحث جديد في "معهد شموئيل نئمان" في معهد التطبيقات الهندسية (التخنيون) -في حيفا، إن مكانة إسرائيل في مجال التقنيات العالية تواصل تراجعها، وإن دولا عديدة تجاوزتها. ويتبين من الجدول الدولي السنوي الذي تصدره جامعة كورنل للابتكارات الحديثة في مجال التقنيات العالية، أن إسرائيل تراجعت من المرتبة ١٤ في العام ٢٠١١ إلى المرتبة ٢٢ في العام الماضي ٢٠١٥. ويشمل الجدول ١٤١ دولة.

وقال تقرير لصحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية الإسرائيلية، إنه في تقرير لمنظمة التعاون ظهر في مطلع الشهر الجاري، تبين أن كوريا الجنوبية قد تجاوزت إسرائيل في مجال المصرف القومي على الأبحاث والتطوير، مقارنة بحجم الناتج العام في OECD، إذ تبين أن كوريا الجنوبية صرفت ما يعادل ٤٣٪ من حجم ناتجها العام على الأبحاث والتطوير، مقابل نسبة ٤٪ لدى إسرائيل.

وحسب التوقعات فإنه على ضوء سعي الكثير من دول العالم لتطوير مجال التقنيات العالية عندها، فإن مكانة إسرائيل قد تتراجع أكثر مستقبلا، وهذا ما يتطلب القيام بإجراءات مستقبلية، كي تحافظ إسرائيل على مكانتها.

ويوصي المعهد المذكور إسرائيل القيام بعدة إجراءات وخطوات، رآها أنها سهلة نوعا ما من أجل الحفاظ على مكانة إسرائيل وهي: تسهيلات وفتح المصالح التجارية في هذا القطاع، وتسهيلات ضريبية، ورفع مستوى التعليم، واستقرار الحكم، وزيادة التنافس.

ارتفاع حاد لجباية الضرائب

خلال الشهر الأول من ٢٠١٦

أعلنت سلطة الضرائب الإسرائيلية أن الشهر الأول من العام الجاري ٢٠١٦، كان الثاني، سجل ذروة جديدة لمداخيل ضرائب في شهر واحد، وبلغ ٢٧٤ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٧ مليارات دولار، بزيادة بنسبة ٨٤٪ عما كان في الشهر ذاته من العام ٢٠١٥، وأكثر بنسبة ٦٪ عما هو مخطط، وهذا على الرغم من تخفيض الضرائب الذي جرى مؤخرا، مثلا ضريبة المشتريات بنسبة ١٪، وضريبة الشركات بنسبة ١٥٪.

وتقول سلطة الضرائب إن مدخول الشهر الماضي سجل ذروة غير مسبوقة لشهر واحد، وكانت الذروة السابقة قد سجلها شهر تموز من العام الماضي ٢٠١٥، حينما بلغ إجمالي المداخيل في ذلك الشهر ٢٦ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٦١٥ مليار دولار.

وقالت مصادر في وزارة المالية إنه في هذا العام ليس من المتوقع أن يكون هناك تخفيض ضريبي، في حال ظهر فائض ضريبي عما هو مخطط، لأن الحكومة وزير ماليتها موشيه كلون، قررا بتحويل كل فائض قد ينجم إلى وزارة الدفاع، وقالت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية إن الوزير كلون يرفض الإفصاح عن مضمون الاتفاق مع وزارة الدفاع بخصوص زيادة ميزانية الوزارة في العام الجاري، من فائض الميزانية أو فائض خزينة الضرائب.

ويقول التقرير إن أكثر ما ساهم في تسجيل ذروة مداخيل الضرائب في الشهر الماضي، كانت الذروة في استيراد السيارات التي سجلت هي أيضا في الشهر الماضي، إذ تم استيراد ما يقارب ٧٨ ألف سيارة جديدة، وهو يشكل زيادة بنسبة ١٨٪ عن عدد السيارات في الشهر ذاته من الشهر الماضي، الذي تم فيه استيراد ١٢٧٥٠ سيارة. كذلك تم في الشهر الماضي استيراد ما يقارب ١٥٠٠ سيارة تجارية، وهي زيادة بنسبة ٢٣٪ عما كان في الشهر ذاته من العام الماضي.

إلا أنه في المجمال تدخل عوامل شبه ثابتة في حالة ارتفاع مداخيل الضريبة في السنوات الأخيرة لأكثر مما هو مخطط لها، حسب ما يقوله مختصون في سلطة الضريبة، ومن بين هذه العوامل ارتفاع نسبة المشاركة في سوق العمل، وانخفاض نسبة البطالة إلى ٥,٣٪، وارتفاع نسبة العاملين بوظائف كاملة.

البطالة في ٢٠١٥ تهبط إلى ٥,٣٪

قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن معدل البطالة في العام ٢٠١٥ كان بنسبة ٥,٣٪، بعد أن كان في العام ٢٠١٤ بنسبة ٥,٩٪، وفي العام ٢٠١٣ بنسبة ٦,٢٪، وهذه تعد من أدنى نسب البطالة في الدول المتطورة، والأعضاء في منظمة التعاون للدول المتطورة OECD. وبلغ عدد المشاركين في سوق العمل في العام الماضي ٣,٨ مليون شخص، من بينهم ٢٠٢ ألف عاطلين عن العمل.

وبلغت نسبة البطالة بين الرجال ٥,٨٪، وبين النساء ٤,٥٪.

ويقول التقرير إن ٨,٣٪ من العاملين كانوا أجيرين والباقى مستقلين، وبلغ معدل ساعات العمل الأسبوعية للعامل الواحد ٣٥,٧ ساعة، بارتفاع طفيف عما كان في العام قبل الماضي ٢٠١٤، إذ كان المعدل ٣٥,٦ ساعة. ويظهر من التقرير أن ١٨٧ ألف شخص عملوا من خلال شركات قوى عاملة على مختلف تلك سمياتها، وهذه شركات توظيف بشروط عمل متدنية، دون أن يحظى العامل فيها بتثبيت في موقع العمل، كي لا يحظى بضمانات اجتماعية.

ويدعي تقرير مكتب الإحصاء أن نسبة البطالة في المجتمع العربي بلغت في العام الماضي ٦,٨٪، ولكن هذا يبقى أبعد ما يكون عن الواقع، إذ أن تقارير سلطة التشغيل التي تعتمد على التسجيل الرسمي في مكاتبها، تدل على أن معدل البطالة في الكثير من المدن والبلدات العربية الكبيرة نسبيا تتراوح بشكل ثابت تقريبا ما بين ٢٢٪ إلى ٢٢,٢٪. وقلما تجد بلدات عربية فيها نسبة البطالة تهبط عن ١٠٪، وهذا يقود إلى الاستنتاج بأن البطالة الفعلية لدى الفلسطينيين في إسرائيل تتراوح ما بين ٢١٪ إلى ٢٣٪.

إغلاق أكثر من ٤٢ ألف مصلحة اقتصادية في إسرائيل خلال العام ٢٠١٥!

عدد المصالح التي تعلق سنويا في ارتفاع مستمر في العام الماضي جرى فتح ٤٦٦٠٠ مصلحة جديدة، لكن في العام ٢٠١٠ جرى فتح ما يزيد

على ٥٠ ألف مصلحة جديدة *أبحاث وتقارير تؤكد أن المنافسة الشديدة والقيود البنكية تجعلان عمل المصالح الصغيرة في غاية الصعوبة*

بلغ معدل التأخير في تسديد الالتزامات المالية ٢٥ يوما و٣٦ يوما و٢٧ يوما على التوالي. وهذا ما عكس الصعوبات المالية في الاقتصاد، ولينعكس هذا أيضا على المصانع المنتجة والمزودين الكبار.

وقال بحث طلبته وزارة المالية من أحد معاهد الأبحاث الاقتصادية، إن المصالح الاقتصادية الصغيرة تجد صعوبات جمة في الحصول على اعتمادات كافية تضمن لها العمل بسهولة أكثر، فلا اعتمادات التي تقدمها البنوك التجارية كبيرة نوعا ما مقارنة مع دول متطورة أخرى، ولكن جل هذه الاعتمادات يذهب إلى المصالح الكبرى ثم المتوسطة، ويصل للمصالح الصغيرة الغليل.

كذلك فإن المصالح الصغيرة تواجه فوائد بنكية أعلى من تلك التي تفرض على المصالح الكبرى، وكذا بالنسبة للعمولات البنكية. وتعد الفائدة البنكية التجارية في إسرائيل من الأعلى في الدول المتطورة، ففي حين أن معدل الفائدة في استراليا ٩,٧٪، فإن معدل الفائدة في إسرائيل ٥,٧٪، ولكنه أعلى من دول كثيرة، مثل ألمانيا -٥,٢٪، والنمسا -٤,٣٪، وهولندا -٣,٨٪، وبريطانيا -١,٣٪.

مبلغ الحاجة إلى بيرني ساندرس إسرائيلي

*ساندرس السياسي الوحيد الذي وصل في العقدين الأخيرين إلى مكانة مهمة

في الحلبة الأميركية العامة دون أن يكون نشأ في دوائر المال الكبيرة أو لدى أصحاب المصالح*

السائد والراسخ في المجتمع الأميركي هو المؤيد للمبادرة الفردية، ولتدخل حكومي أقل في الحياة الاقتصادية، وساندرس لا يشكل تهديدا لهذا التوجه، كما أن إصرار ساندرس على رفع الضرائب في السوق الأميركية لا يشكل تهديدا، لأن اقتصاديين يمينيين كبارا يعترفون أن الجهاز الضريبي الأميركي يخدم أصحاب مصالح كبرى، وليس الاقتصاد الوطني.

وماذا عن إسرائيل؟ هل نحن بحاجة إلى بيرني ساندرس؟ نحن بحاجة إلى بيرني ساندرس مختلف قليلا، لأنه في إسرائيل، بخلاف عن الولايات المتحدة الأميركية، مراكز القوة مختلفة، ولأن القوة السياسية لدينا تعطي قوة مساوية للمجموعات الاقتصادية في القطاع العام، وتلك التي في القطاع الخاص، ففي إسرائيل لدينا ما أسميناه في حينه: "مسار نوحي دانكنر- عوفر عيني" (الثري دانكنر ومن كان رئيسا لاتحاد النقابات عوفر عيني). واليوم لدينا مسار "يتسحاق تشوفا (الثري) -ونيسانكورن (النقابات) ووزارة الدفاع".

وليس صدفة أن الوظيفة التي حصل عليها رئيس اتحاد النقابات العامة السابق عوفر عيني كان في احتكار الغاز الذي يملكه يتسحاق تشوفا، وشريكه رئيس اتحاد الصناعيين شرغا بروش، ففي إسرائيل يوجد تحالف استراتيجي بين الاحتكارات في القطاع الخاص واحتكارات القطاع العام.

ولهذا فإن إسرائيل بحاجة إلى سياسي قادر على أن يهجم ليس فقط على الاحتكارات في القطاع الاقتصادي الخاص، ويعزز شبكات الأمان الاجتماعي مثل ساندرس، بل أيضا يهاجم التمييز والفساد في ميزانية وزارة الدفاع، وفي المجالس البلدية والقروية، وفي الاحتكارات الحكومية، ويقود انقلابا في السوق وفي سوق العمل.

إننا بحاجة إلى نقابات قوية جديدة لا تخدم شريحة ضئيلة، ثرية وفسادة، وإنما تخدم كافة العاملين. إننا بحاجة إلى ساندرس إسرائيلي ليس على علاقة بمرکز القوة والمال، لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص، أو كما قال أحد المؤيدين الكبار لساندرس، الاقتصادي البروفسور روبرت رايج: إن السؤال المطروح منذ زمن طويل ليس مدى سيطرة الحكومة على الاقتصاد وإنما من تخدم.

(عن مجلة "ذي ماركر" الشهرية)

الاقتصادية خاصة الصغيرة تتزايد من عام إلى آخر، ويساهم في هذه الصعوبات مستوى البيروقراطية العالية، والضرائب العالية التي لا تسمح لهم بمواصلة العمل لسنوات أكثر. ولكن على الرغم من كل هذا، فإن الاقتصاد أخذ بالتوسع، فقد جرى في العام الماضي فتح ٤٦٦٠٠ مصلحة اقتصادية جديدة، ما يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي شهد في العام الماضي زيادة مصالح صافية بحوالي ٤٥٠٠ مصلحة.

لكن عدد المصالح الجديد الذي افتتح في العام الماضي أقل مما كان في العام ٢٠١٠، حينما تم فتح ٥٠٠٠٠ مصلحة، في حين أنه في العام ٢٠١٤ كان عدد المصالح التي اغلقت والتي افتتحت متقاربا، ما يعني أن العام الماضي ٢٠١٥ سجل تحسنا ما في هذا المجال.

وقال تقرير آخر إن السنوات الثلاث الأخيرة سجلت ارتفاعا في ظاهرة عدم تسديد الالتزامات المالية، أو في التأخر عن تسديد الالتزامات. فمثلا في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ كان معدل أيام الاعتمادات المالية لتسديد أثمان البضائع للمصانع والمسوقين الكبار ٨٢ يوما. ويبلغ معدل التأخير في التسديد ٤ أيام و٨ أيام على التوالي. أما في الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ فقد

سجل إغلاق المصالح الاقتصادية في العام الماضي ٢٠١٥ ذروة جديدة، ما يعكس مدى الأزمة التي تعيشها خاصة المصالح الصغيرة التي تواجه شبه حصار اقتصادي من الشركات الكبرى، إضافة إلى أن البنوك التجارية تتحفظ في تقديم الاعتمادات لها، و انعكست أزمة المصالح الصغيرة في تراجع مستوى تسديد المستحقات، وحجم المديونية.

وقال تقرير لإحدى شركات الاستشارات الاقتصادية، إنه في العام الماضي جرى إغلاق ١١٠٠٠ مصلحة اقتصادية وتجارية، وغالبيتها الساقطة هي مصالح صغيرة، مقابل ٤١٣٠٠ مصلحة في العام ٢٠١٤، و٤١ ألف مصلحة في ٢٠١٣، و١٥٠٠٠ مصلحة في ٢٠١٢، بينما في العام ٢٠١١ جرى إغلاق ٣٩٣٠٠ مصلحة، وفي العام ٢٠١٠ قرابة ٣٨ ألف مصلحة، وفي العام ٢٠٠٩ قرابة ٣٧٢٠٠ مصلحة، ما يعني أن العام الماضي سجل ارتفاعا بنسبة (١٣٪) مقارنة مع العام ٢٠٠٩، وكان ٣٩٪ من المصالح التي أغلقت في منطقة الوسط، حيث أعلى مستويات للمنافسة الاقتصادية، في حين ٣١٪ من المصالح المغلقة كانت في الشمال، و٢٠٪ في منطقة الجنوب، و١٠٪ في منطقة القدس.

وتقول الخبيرة الاقتصادية تهيليا يناي إن الصعوبات أمام المصالح

بقلم: غاي رولنيك

سألني أحد رجال الأعمال: "لماذا لم تقل لي إنك أصبحت اشتراكيا؟"، وكان سؤاله على خلفية نشري مقالاً متحمسا إلى درجة تثير الشبهات، عن بيرني ساندرس، الذي يناهس في الحزب الديمقراطي، على منصب مرشح الحزب للرئاسة الأميركية.

وقد أجبتة "كلا، أنا لست اشتراكيا، وأيضا لست واثقا أيضا من أن بيرني ساندرس هو اشتراكيا، ولكن إذا أردت أن تدعوني هكذا، بسبب حماستي له، فهذا من ناحيتي سيكون على ما يرام".

قسم كبير من الجدل الاقتصادي في إسرائيل، كما هو في الولايات المتحدة الأميركية، يتم قلبته بسرعة، ضمن خانات معروفة: اشتراكيا، رأسمالية، نيو ليبرالية، أو شيوعية. وحينما يكون هناك اقتصادي أو رجل أعمال أو صحافي ذو توجهات يمينية، فإن الادعاءات تتوقف، ليسحب سلاح يوم الحسم، ويتم محاوره بأنه "شيوعي"، وفورا يضيف عبارة: "لقد رأينا كيف هذا انتهى".

كذلك فإن ذوي التوجهات اليسارية يتبعون في أحيان كثيرة استراتيجية مشابهة، فحينما لا يكون لديهم تفسير جيد، يوجهون لمحاورهم أوصافا مثيل: "نيو ليبرالية"، و"رأسمالية خنازيرية". إلا أن الواقع الاقتصادي معقد أكثر بطبيعة الحال، فلدى أصحاب التوجهات اليمينية، وأصحاب التوجهات اليسارية، تغرات كثيرة، وعلامات سؤال على وجهات نظرهم، مهما كانت مثيرة للحماسة أو تبدو أنها ضرورية.

والخلاف الأساس بين اليمين واليسار في المجال الاقتصادي يتركز في مسألة: بمن يتقون، هل بالحكومة أم بالسوق؟، إذ يرى اليمين أن الحكومة هي جذر غالبية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، في حين يرى اليسار أن السوق وثقافة الاستهلاك هما مصدر غالبية أمراض الاقتصاد والمجتمع. ومن المتبع القول إن الحقيقة تكمن في الوسط، ولكن في الموضوع الذي نظرمه للنقاش، فهذا ليس صحيحا بمدى كبير، فالحقيقة ربما تكمن في نقطة ما، ولكن ما يعيرها أنها صحيحة في وقت ما، ومرحلة ما، وبالأساس للوضعية التي يجري الحديث عنها، وهذا ما يقودنا إلى بيرني ساندرس.

إعداد: بلال ضاهر

متابعات

معظم العمال عرب

المسؤولون عن مصرع مئات عمال البناء في إسرائيل لا يعاقبون!



عامل بناء يقف على سقالة من دون استخدام أية وسائل وقائية.

في إسرائيل، ومعظمهم عرب، وهناك عمال أجانب ويهود، وهذا ليس قضاء وقدرًا، إذ أن احتمال مصرع عامل بناء في إسرائيل أعلى بسبع مرات من بريطانيا. ويصعب الاقتناع بأن وضعًا كهذا كان سيُقبل بهدوء كهذا، لو كان الجمهور في إسرائيل سيُعرف أن ٣٠٠ يهودي سيموتون عبثًا في السنوات العشر القريبة“.

من جانبه، قال المسؤول عن الأمان في منظمة عمالي الارتفاعات في فرع البناء، حسين عبد الحميد، للقناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، إن الكثير من عمال البناء هم فلسطينيون من الضفة الغربية الذين يعملون من دون أن تكون بحوزتهم تصاريح عمل ودخول إلى إسرائيل. “وعندما يصابون ويتعرضون لحادث عمل خطير فإنه يتم إخفاء ذلك. يعيدون العامل إلى بيته الواقع وراء الخط الأخضر من أجل عدم فتح ملف في الشرطة“.

وتنص أنظمة عمل عمال الارتفاعات على أن يتم توجيههم من قبل عامل مهني موجود على الأرض. إلا أن تقرير القناة الثانية قال إنه في عدد كبير من ورش البناء يقوم عامل فلسطيني أو أجنبي، لا يتحدث اللغة العبرية، بتوجيه عامل الرافعة، وهذه الحال تسبب حوادث خطيرة. فمن أجل أن يعمل شخص كمشغل رافعة ينبغي أن يخضع لفترة تأهيل لهذا النوع من العمل، وفي نهايتها يحصل على رخصة من وزارة المواصلات.

لكن ما يحدث في الواقع، بحسب تحقيق القناة الثانية، هو أن الكثيرين يدفعون مقابل العمل في لا يخضعون له أو يزيفون رخصة مشغل رافعة.

ويطالب مشغل الرافعة بأن يكون مركزًا إلى أقصى حد في عمله، الذي يتم في شروط صعبة. لكن الواقع الحاصل في فرع العمل هذا هو أن شروط العمل لا تحتمل، بدءًا من وريديات تستمر ساعات أطول مما يسمح به القانون وحتى عدم الحصول على استراحة عمل، “لدرجة أن مشغلي الارتفاعات لا يجدون وقتًا لقضاء حاجتهم“. وقال مشغل رافعة إنه في غرفة قيادة الرافعة “لا يوجد هواء، ولا جهاز تبريد، ولا تهوية، وفي الطقس الحار تتحول غرفة القيادة إلى محرقة جنونية، تخرجك عن التركيز، والعمل يتباطأ وهذا يُثير عصبية الأفراد على الأرض وتسبب هذه الحال وقوع حوادث“.

وتصف تقارير العمل في فرع البناء بأنه “شبه بالغرب المتوحش“، لأن العاملين فيه يأتون من شرائح اجتماعية مستضعفة، ولأن المشغلين لا يحرصون على تطبيق الأنظمة، ورقابة الدولة ضعيفة. ولذلك فإن “الكارثة المقبلة هي مسألة وقت وحسب“.

عاما تجاههم، كما أن هذه الوزارة تمتنع عن نشر أسماء العمال المتوفين نتيجة حوادث عمل، خلافاً للذين يتوفون نتيجة حادث طرق، الذين تُنشر أسماءهم فوراً.

وقالت مديرة الأمان ردا على استجواب قدمه عضو الكنيست دوف نحين من القائمة المشتركة، إنه “بموجب تعليمات قانونية نحن ممنوعون عن نشر أسماء القتلى في حوادث عمل، وذلك لاعتبارات تتعلق بمنع المس بالخصوصية وأيضا من أجل عدم المس بجمريات تحقيق لشرطة إسرائيل“. رغم ذلك، تسعى جهات في الكنيست وخارجها في هذه الأثناء إلى تغيير هذا الوضع والسماح بنشر أسماء المقاولين والعمال المتوفين.

«الكارثة المقبلة هي مسألة وقت وحسب»

قاسم أبو اسر (٣٤ عاما)، من قرية عيلوط قرب الناصرة، هو آخر ضحايا حوادث العمل، الذي لقي مصرعه بالسقوط داخل بكر لمصعد في مجمع تجاري في مدينة حيفا. ورغم أنه بمصرعه ينذر بسنة دموية في فرع البناء، إلا أن العمل في ورشة البناء هذه استؤنف في الغداة كالمعتاد، وكان شيئا لم يحدث.

وأشارت «هآرتس» في افتتاحية عددها قبل أسبوعين، إلى أن الأحوال الجوية العاصفة التي سادت البلاد في نهاية الشهر الماضي كان من شأنها أن تدفع مقاولي البناء إلى وقف العمل في ورش العمل، وبذلك عدم إرغام عمال البناء على الوقوف على السقالات، خاصة وأنه قبل ذلك بأيام لقي أشرف طه مصرعه في ورشة بناء بسبب حالة الطقس العاصفة. وأردفت الصحيفة «لكن المقاولين يمارسون ضغوطا من أجل تنفيذ العمل بموجب جدول زمني وبكل ثمن، بينما يشكو عمال البناء، وبينهم عاملون على ارتفاعات كبيرة، من أنه على الرغم من أنظمة الأمان في العمل التي وضعتها وزارة الاقتصاد، إلا أنهم يتعرضون للتهديد بالفصل من العمل في حال عدم الامتثال في ورشة البناء». وحذرت الصحيفة من أنه «إضافة إلى سقوط ضحايا حوادث العمل، فإن إسرائيل تدفع مقابل التوفير الضئيل برواتب المفتشين مليارات الشواكل سنويا كمخصصات لقاء فقدان القدرة على العمل لعمال بناء أصيبوا أو تحولوا إلى معاقين طوال حياتهم».

ولفتت الصحيفة إلى أن “أكثر من ٣٠ عامل بناء يلقون مصرعهم سنويا

وقالت إدواردس إن «مديرية الأمان التابعة لوزارة الاقتصاد تنفذ عمليات استيضاح مهنية لحوادث العمل»، لكن معطيات هذه المديرية تشير إلى وجود سبعة محققين للتدقيق في قرابة ٥٠ ألف حادث عمل في السنة، ولا يتمكنون من التحقيق في غالبية الحالات. ويتبين أيضا أنه حتى في الحالات التي تم خلالها التدقيق في ظروف حوادث العمل، التي تسفر عن وفاة عامل أو إصابات خطيرة، فإنه في غالبية الحالات لا يجري فتح تحقيق جنائي ولا تقدم لوائح اتهام.

فبين الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٥ لقي ١٨٥ عامل بناء مصرعهم في حوادث عمل، بينما فتحت الشرطة مئة ملف تحقيق وجرى تقديم ١١ لائحة اتهام فقط حول التسبب بالموت نتيجة الإهمال. وخلال هذه الأعوام جرى فتح ٨٧ ملف تحقيق يشبهه التسبب بإصابة خطيرة جراء الإهمال في ورشات بناء، لكن تم تقديم سبع لوائح اتهام فقط.

وقالت إدواردس إنه “كنا نزيد أن يكون عدد التحقيقات أكبر، لكي يعرف المسؤولون عن ورشات العمل أنهم سيتعرضون للمحاكمة في حال عدم التقيد بأنظمة الأمان. فكما مارسنا تطبيق القانون بصرامة أكثر سيعرف المقاولون أنهم سيتعرضون للعقاب والتحقيق، وأنا أؤمن أنهم سيستوعبون بعد ذلك الحاجة إلى حماية العمال“.

ولفتت إلى أنه في الورش التي يتقيد العمال فيها بالأنظمة وتوجد فيها جدران، بموجب المواصفات والأنظمة، لا تحدث فيها تقريبا حوادث سقوط من مكان مرتفع. وبلغت نسبة الوفيات جراء السقوط من مكان مرتفع ٥٣٪ بين الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٥، علما أنه بموجب أنظمة الأمان يجب أن تخضع كل ورشة بناء للمراقبة التي يجري خلالها التدقيق في العوامل التي يمكن أن تشكل خطرا على العمال والتأكد من تطبيق الأنظمة.

ويبين من المعلومات المتوفرة حول حوادث العمل التي أسفرت عن مصرع ستة عمال، الشهر الماضي، أن ثلاث ورشات من بين خمس خضعت للتدقيق قبل هذه الحوادث. وأكد تقرير صادر عن مركز المعلومات التابع للكنيست، أنه خلال العام ٢٠١٥ لم يخضع أكثر من نصف ورشات العمل لتدقيق من خلال زيارة مفتشين بهدف منع حوادث عمل. وتشير المعطيات إلى أن ٥٢٪ من ورشات العمل لم يزرها مفتش، بينما هذه النسبة كانت ٣٢٪ في العام ٢٠١٢.

ويشار إلى أن وزارة الاقتصاد تمتنع عن نشر أسماء المقاولين الذين وقعت حوادث عمل مميتة وخطيرة في ورشاتهم، الأمر الذي يمنع نقدا

تقدم إجراءات هندية للمصادقة على صفقات أسلحة مع إسرائيل بـ٣ مليارات دولار!

منظومات ملاحقة وتصوير (لايتينغ) من صنع «رافائيل»، والتي توضع في الطائرات المقاتلة. ويبلغ حجم هذه الصفقة، بحسب تقديرات مصادر أمنية إسرائيلية، ما بين ٢٥٠ - ٣٠٠ مليون دولار.

وتتعلق صفقة أخرى ببيع إسرائيل الهند قذائف موجهة عن بعد وتطلق إلى مسافة تصل إلى ١٠٠ كيلومتر. وهذه القذائف هي من طراز «سبيس»، ويتم إطلاقها من طائرات وبإمكانها التوجه إلى هدفها بموجب صور تلتقطها القذيفة بنفسها. وتقدر مصادر أمنية إسرائيلية حجم هذه الصفقة بحوالي ١٥٠ - ٢٠٠ مليون دولار. وقد حصلت هاتان الصفقتان على كافة المصادقات المطلوبة وهي بانتظار المصادقة النهائية للمجلس الوزاري الأمني الهندي.

إضافة لذلك، تتقدم صفقة لشراء الهند صواريخ من طراز «سبايك» من صنع «رافائيل»، وتعتبر هذه صواريخ ذكية مضادة للدبابات. ووفقا لتقديرات مصادر أمنية إسرائيلية، فإنه يتوقع أن تكون هذه أكبر صفقة ستبرمها «رافائيل» مع الهند ويتراوح حجمها بين ٨٠٠ - ٩٠٠ مليون دولار. ولا تزال هذه الصفقة في مراحل مبكرة نسبيا، وقبل الاتفاق على نقل خبرات وإنتاج إلى الهند في إطار مشتريات متبادلة.

وفيما يتعلق بالصفقات التي يتوقع إبرامها بين الصناعات الجوية الإسرائيلية والهند، فإن مصادر أمنية إسرائيلية تقول إن الهند معنية بشراء طائرة مهمات تشمل أجهزة تجسس متطورة، وتكلفة صفقة هذه متعلقة بالأجهزة التي ستوضع في الطائرة، وقد تصل إلى ١٫٥ مليار دولار.

فضلا عن ذلك، فإن الصناعات الجوية الإسرائيلية تواصل محادثات مع الهند لشراء الأخيرة صواريخ أرض - جو. وقالت مصادر إسرائيلية إن الحديث يدور عن صواريخ من طراز «باراك ٨» البرية، وحجم الصفقة قد يتراوح ما بين ملايين الدولارات وأكثر من مليار دولار. وجرى التوقيع في الماضي على صفقة لشراء صواريخ كهذه، التي تطلق من البحر، وبلغ حجمها ٤٫١ مليار دولار وهي موجودة حاليا في مراحل متقدمة نسبيا.

لقي ستة عمال بناء مصرعهم وأصيب ١٩ آخرون بإصابات خطيرة في ورشات بناء، خلال شهر كانون الثاني الفائت.

وهذا العدد هو ضعفا المعدل الشهري لمصرع عمال في ورشات بناء في السنوات الخمس الأخيرة، ورغم اعتراف الجهات الرسمية، وخاصة وزارة الاقتصاد، بأن الإهمال هو السبب الرئيس لحوادث العمل هذه، إلا أن هذه الوزارة، المسؤولة عن مراقبة وتطبيق أنظمة الأمان في ورشات البناء، تؤكد أنه لم يتم فتح أي تحقيق جنائي في أعقاب الحوادث يشبه إهمال أنظمة العمل. كما يتبين من معطيات الوزارة أن مراقبة تطبيق أنظمة الأمان تتم بصورة جزئية وحسب، بسبب نقص المراقبين والمفتشين في أماكن عمل كهذه.

وتفيد المعطيات بأن ٦٠٪ من القتلى في فرع البناء، خلال العام الماضي، سقطوا من مكان مرتفع لدى تنفيذهم أعمال على الأسطح أو سقالة أو ثغرات في المبنى. وسبب آخر لمصرع عمال بناء هو انهيار مبنى أو حائط أو أليات هندسية، مثل رافعة، أو جراء تماس كهربائي أو إصابة بحجارة أو بمعادن. وسبب الوفاة في الغالبية العظمى من حوادث العمل هذه نابع من انعدام الحرس على تطبيق أنظمة الأمان.

وقالت رئيسة مديرية الأمان ومفتشة العمل الرئيسية في وزارة الاقتصاد، فاردا إدواردس، لصحيفة «هآرتس» الأسبوع الماضي، إنه إذا سقط أحد، فإنه كان هناك إهمال على الأغلب». وأشارت إلى أن سبب حوادث العمل في أغلب الحالات هو إهمال المسؤولين عن ورشة العمل، الذين لا يهتمون بالشكل الكافي بتطبيق أنظمة الأمان. ويخالفون هذه الأنظمة التي ينص عليها القانون.

وأضافت إدواردس «إننا نعلم أنه يوجد عدد كبير من العمال الذين يعملون بشكل مخالف لتعليمات القانون وبصورة غير آمنة، والنتيجة تكون غالبا مؤسسة جدا. والحوادث الصعبة الأكثر انتشارا في ورشات البناء هي السقوط من مكان مرتفع، وهي تحدث في أماكن لا توجد فيها وسائل أمان. وتقع الحوادث نتيجة عمل غير صحيح وعدم الوقاية من المخاطر من جانب المقاول والمسؤولين في ورشة البناء، لأنه إذا تم تطبيق أنظمتنا فإن العمل سيجري بصورة آمنة ويكون احتمال الإصابة ضئيلا».

مصرع مئات العمال والمقاولين لم يعاقبوا

لقي ٣٤ عامل بناء مصرعهم خلال العام الماضي وستة عمال خلال الشهر الماضي. وخلال السنوات العشر الماضية، من العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٦، لقي ٣٠٢ عامل مصرعهم في ورشات البناء. رغم ذلك، فإنه لم يعاقب أي مقاول بناء، وفقا لمسجل المقاولين في وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية، أمون كوهين، الذي شارك في اجتماع للجنة العمل والبراه والصحة التابعة للكنيست، عُقد يوم الثلاثاء الماضي، من أجل بحث موضوع حوادث العمل في فرع البناء.

وقال كوهين، المسؤول عن تسجيل مقاولي البناء وإصدار تراخيص عمل، إنه خلال السنوات العشر الماضية لم يصد أي مقاول في أعقاب حادث عمل في فرع البناء. وكان هذا الاجتماع الثالث الذي تخصصه اللجنة البرلمانية لبحث تزايد حوادث العمل في فرع البناء. وانتقد أعضاء الكنيست ووزارة الاقتصاد، لأنها لا تخصص عددا كافيا من مراقبي فرع البناء وتمنع نشر أسماء المقاولين الذين تقع الحوادث في ورشاتهم. وشارك في اجتماع اللجنة البرلمانية مندوبون عن الشرطة ووزارة الاقتصاد واتحاد المقاولين والائتلاف لمحاربة حوادث البناء.

ووفقا لكوهين، فإن عدد مفتشي العمل القليل يضع صعوبات أمام تطبيق أنظمة الأمان. وقال أنه خلال العام الأخير تلقى ٣٨٣ بلاغا حول إصدار أوامر أمان لورش عمل، ما يعني أنه تم تشخيص خطر حقيقي على العمال فيها أثناء زيارة مفتش لإحدى الورش. وأضاف أنه يوجد حاليا ١٧ مفتشا يعين عليهم مراقبة تطبيق أنظمة الأمان في حوالي ١٢ ورشة بناء، أي على كل واحد من هؤلاء المفتشين أن يراقب ٧٠٠ ورشة بناء. وأشارت مديرة الائتلاف لمحاربة حوادث البناء، هداس تاغري، إلى أنه «وفقا لتقديراتنا الأكثر حذرا، يتعرض ١٠٠٠ عامل بناء لإصابات خطيرة، و٧٠٠٠ آخرون يتعرضون لإصابات متفاوتة أقل خطورة. ومواطنو الدولة يمولون مخصصات ضحايا العمل بمبلغ إجمالي يصل إلى أربعة مليارات شيكل في السنة، وتساءلت لماذا وزارة الاقتصاد ليست شفافة ولا تكشف عن أسماء المقاولين وورش البناء التي وقعت فيها حوادث العمل؟».

تقدم إجراءات هندية للمصادقة على صفقات أسلحة مع إسرائيل بـ٣ مليارات دولار!

تقترب إسرائيل والهند حثيثا من توقيع صفقات أسلحة بمبلغ ثلاثة مليارات دولار. وذكرت صحيفة «تايمز أوف إنديا»، الأسبوع الماضي، أن المجلس الوزاري الأمني الهندي، برئاسة رئيس الحكومة الهندية، ناريندرا مودي، يستعد للتصويت على المصادقة على صفقات أمنية مع إسرائيل بقيمة ثلاثة مليارات دولار، وذلك في غضون شهر. ونقلت صحيفة «دي ماركر» الاقتصادية الإسرائيلية، يوم الخميس الماضي، عن مصادر إسرائيلية قولها إنه عندما تصل صفقات كهذه إلى طاولة المجلس الوزاري الأمني الهندي للمصادقة عليها، فإنه ستتم المصادقة عليها على الأرجح. وفي حال تنفيذ هذه الصفقات، فإن إسرائيل ستتحول إلى واحدة من بين أكبر ثلاث دول تزود الهند بالأسلحة والعتاد الأمني.

ويسود الاعتقاد في الهند وإسرائيل بأن اقتراب موعد هذا التصويت على صفقات الأسلحة مرتبط «بزيارة تاريخية» سيقوم بها رئيس الحكومة الهندية إلى إسرائيل. خلال العام الحالي. وقالت مصادر في الصناعات الأمنية الإسرائيلية إنه من الجائز أن النشر حول الموضوع في وسائل إعلام هندية غايتها دفع الزيارة، التي لم يتقرر موعدا حتى الآن.

ووفقا لمصادر إسرائيلية، فإن العلاقات بين الهند وإسرائيل أصبحت «أكثر دفئا» منذ الانتخابات العامة الأخيرة في الهند، التي جرت قبل ستة تقريبا. لكن المصادر ذاتها أشارت إلى أن المحادثات حول صفقات الأسلحة مع الهند تتقدم ببطء ملحوظ، كما أن وعودا سابقة لتوقيع سريع على صفقات كهذه لم تخرج إلى حيز التنفيذ. وعلى هذه الخلفية، تتعامل الصناعات الأمنية مع أبناء حول الموضوع بحذر.

وقالت المصادر الإسرائيلية إن صفقات الأسلحة التي يدور الحديث حولها هي بين الهند وبين «سلطة تطوير الأسلحة» (رافائيل) والصناعات الجوية في إسرائيل، وأن المحادثات حول قسم من هذه الصفقات بدأت قبل ثلاث سنوات. وتقضي إحدى الصفقات بشراء الهند

صغيرة منكبوة بحروب أهلية، من قائمة الدول المعفية من رخصة تصدير السلاح إليها، وذلك بعد سنة على بدء الأزمة السياسية والأمنية الحالية فيها. وابلغت وزارة الدفاع الإسرائيلية بمصري الأسلحة، في نهاية الشهر الفائت، بحدوث «تغيير في سياسة التصدير». في أعقاب قرار الوزارة التوقف عن منح إعفاء من الحصول على رخصة تصدير لتجار الأسلحة الذين يبيعون السلاح إلى بوروندي.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، في نهاية الأسبوع الماضي، أن الإجراءات التي كانت متبعة حتى الآن هي أن تجار الأسلحة كانوا يجرون مفاوضات لبيع أسلحة وأجهزة تكنولوجية عسكرية من دون الحاجة إلى حصولهم على رخصة تصدير من وزارة الدفاع الإسرائيلية. وبعد التوقيع على صفقة أسلحة تعين عليهم الحصول على رخصة من دائرة مراقبة التصدير العسكري قبل نقل الأسلحة أو العتاد العسكري إلى الزبائن.

ولفتت الصحيفة إلى أن بوروندي كانت واحدة من بين حوالي ١٠٠ دولة أعفي تجار الأسلحة من استصدار رخصة تصدير قبل بدء الاتصالات لإبرام صفقات أسلحة غير سرية من صنع إسرائيل. وكانت وزارة الدفاع الإسرائيلية قررت، في العام ٢٠١٤، توسيع قائمة هذه الدول من ٣٠ إلى قرابة ١٠٠ دولة. ورفضت الوزارة الإفصاح عن أسماء هذه الدول، بينما يتبين الآن أن إحداها هي بوروندي المنكبوة بحروب أهلية متتالية.

وفقط الآن قررت وزارة الدفاع إلغاء الإعفاء المذكور وادعت أن التغيير جرى «بسبب تدهور الوضع الأمني الداخلي في بوروندي ووجود تخوف من انتهاك حقوق الإنسان». وكانت منظمة العفو الدولية (أمнести) قالت في تقرير إن السلطات في بوروندي قتلت عشرات الأشخاص، العام الماضي، خلال مظاهرات استخدمت فيها قنابل غاز وسيارات رش المياه من صنع إسرائيل. وقال المحامي إيتاي ماك، الناشط من أجل تشديد المراقبة على تصدير الأسلحة الإسرائيلية، إن السؤال هو أية دولة حصل المصدرون إليها على إعفاء من رخصة تصدير؟.

كما أن الهند عبرت عن رغبتها بشراء طائرات من دون طيار. وأشارت «دي ماركر» إلى أن الهند تحرص على السنوات الأخيرة على نقل خبرات وإنتاج إلى أراضيها في إطار الصفقات التي وقعت عليها. وعلى أثر ذلك، تتعاون «رافائيل» والصناعات الجوية الإسرائيلية مع الصناعات الهندية لتطوير وضع أسلحة في الهند.

وتعتبر إسرائيل إحدى الدول الرئيسية التي تزود الهند بالسلاح. إلى جانب روسيا والولايات المتحدة. ويصل معدل حجم صادرات الأسلحة من إسرائيل إلى الهند قرابة مليار دولار سنويا. ودخلت إسرائيل إلى هذا النوع من العلاقة مع الهند مستغلة فراغا أحدثه تحفظ الولايات المتحدة من صفقات أسلحة بينها وبين الهند.

وقالت «دي ماركر» إن شركات إسرائيلية لاعمت نفسها بسرعة، في السنوات الأخيرة، لمطالب الهند بمشتريات متبادلة. فقد طالبت الهند بأن تكون كل واحدة من الصفقات مرتبطة بنقل خبرات وإنتاج إلى الهند. ويجري بذلك إقامة شركة تابعة للشركة الإسرائيلية في الهند، بملكية مشتركة بين الشركة الإسرائيلية المصدرة وشركة هندية، فيما الإنتاج يتم في الهند.

وامتنعت الولايات المتحدة عن هذا النوع من التعاون، الأمر الذي مكّن شركات أسلحة إسرائيلية من الاستقرار في الهند. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية قبل عدة سنوات أن الهند هي «شريك إستراتيجي»، وسعت إلى تعميق العلاقات معها. إلا أن هذا لم يمنع تزايد المنافسة الأميركية في عطاءات أمنية في الهند، التي تعتبر أكبر مستورد أسلحة في العالم. كذلك فإن تصدير أسلحة ومنظومات أمنية جرى تطويرها بشكل مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة، يتطلب حصول إسرائيل على موافقة أميركية. على أية صفقة كهذه وليس مع الهند تحديدا.

تشديد الرقابة على تصدير السلاح إلى بوروندي

قررت وزارة الدفاع الإسرائيلية مؤخرا بإخراج بوروندي، وهي دولة أفريقية

تغطية خاصة

عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ، رئيس العمل و"المعسكر الصهيوني":

ما يمكن تحقيقه اليوم هو أمن إسرائيل والانفصال عن الفلسطينيين فعلاً لا قولاً!

حل الدولتين لم يمت، لكنه لن يتحقق غداً.. بدون إعادة الأمن إلى بلادنا لن يكون بالإمكان التقدم إلى حل الدولتين. بدون البدء بعملية الانفصال عن الفلسطينيين، ستتحول إسرائيل إلى دولة عربية. يهودية وسيغرق حل الدولتين في البحر وسيصبح في القدس رئيس بلدية فلسطيني خطتنا ستعزل القرى الفلسطينية عن القدس وستضمن أغلبية يهودية في المدينة* تعلمنا درس الانفصال الذي نفذه الليكود في غزة. الجيش الإسرائيلي سيبقى في جميع المناطق. لن يغادرها وسيبقى الوحيد القادر على التحرك والعمل ما بين الأردن والبحر*

عن القدس وسيحافظ على القدس يهودية، انتبهوا؛ الوزير الفلسطيني لشؤون القدس، عدنان الحسيني، أعلن الأسبوع الماضي أنه يعارض خطة الانفصال التي عرضها، والتي ستعزل القرى الفلسطينية عن القدس بغية ضمان أغلبية يهودية في المدينة. فقط الفصل بيننا وبينهم سيحفظ الأمن. تعلمنا درس الانفصال الذي نفذه الليكود في غزة. الجيش الإسرائيلي سيبقى في جميع المناطق ولن يتحرك منها. فقط الفصل بيننا وبينهم سيقوي السلطة الفلسطينية. سيستجيب لها التطور الاقتصادي ويعزز التعاون والتنسيق الأمني ضد التنظيمات الإرهابية. نحن سننقل الصلاحيات المدنية إلى السلطة الفلسطينية. فليقوموا هم ببناء مدن جديدة، بتحسين اقتصادهم، بتحسين مستوى معيشتهم، لكن طالما بقي النزاع مستمرا وغير منته، فسيبقى الجيش الإسرائيلي في جميع المناطق ولن يتحرك منها.

فقط الفصل بيننا وبينهم سيشرح الدول العربية المعتدلة على التحدث معنا حول التعاون الإقليمي. استمرار الاحتكاك مع الفلسطينيين يزداد الإرهاب بالأكسجين. وفي المقابل، من شأن مؤتمر أمن إقليمي أن يحقق تعاونا إقليميا، أن يعزل حماس وداعش وأن يبحث حلولا للوضع في غزة. فقط الفصل بيننا وبينهم سيمنع فرض تسوية علينا وسيجنب إسرائيل المقاطعة والعزلة الدوليين. ونحن ياتي اليوم الذي نحقق فيه اتفاقية نهائية وفق رؤيتنا، سنعرضه على الشعب في استفتاء عام، كما قال إيتان كابل.

إننا نختمت اليوم مسيرة طويلة جدا من النقاش والبحث السياسي في الحزب استمر أشهرا طويلة. في المناطق وفي الفروع وفي لقاء تلخيصي عقد الأسبوع الماضي واستمر لأكثر من سبع ساعات بمشاركة مئات الأعضاء، ثم في هذا المؤتمر المتواصل منذ بضع ساعات.

لقد أشرطنا في هذه العملية جميع أعضاء الحزب، بواسطة بيان عام أرسل إلى جميع الذين تسجلوا أعضاء في الحزب. وقد حصلنا منهم على مئات عديدة من التعقيبات والتعليقات التفصيلية، التي تم بحثها جميعا. ويهمني أن يعرف جميع الذين اقترحوا خطأ أو أفكارا أننا قرأناها جميعها وخصصنا وقتا طويلا لجميع الاقتراحات التي تقدم بها عشرات الأعضاء. لقد استفدت من جميعها ودمجت بعض الأفكار التي وردت فيها في نص القرار هذا، كما أطره اليوم أمامكم للتصويت ليتم إقراره واعتماده برنامجا سياسيا وأمنيا لحزب العمل.

منذ العام ٢٠٠٢، منتصف الانتفاضة الثانية، لم يجر إدخال أي تعديل على برنامجنا السياسي. ليس ثمة أي نقاش أو فترق بيننا فيما يتعلق برؤيتنا العامة.

آن الأوان، في مستهل الانتفاضة الثالثة وبعد عدد لا نهائي من محاولات التوصل إلى اتفاق من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. آن الأوان لنحاول تجريب طريق أخرى من أجل تحقيق رؤيتنا هذه، نفسها.

الزملاء والزميلات، إنني أطلب مصادقتكم وثقتكم على خطة الانفصال هذه، غالبية الشعب تؤيدها وتدعمها. والأن هو وقتكم أنتم للتعبير عن ثقتكم بي وبخطتي هذه. سيعود زعيم الليكود إلى منزله في الانتخابات القريبة. إنه الوقت المواتي ليقوم المعسكر الصهيوني بتغيير الحكم.

نحن قريبون من السلطة، أكثر من أي وقت مضى. خطة الانفصال التي نعرضها هي فرصة حقيقية أمام

الدولة... وهي فرصتنا نحن أيضا.

الأمن لسكان إسرائيل ووقف الانزلاق الخطير نحو دولة عربية - يهودية والانفصال عن أكثر ما يمكن من الفلسطينيين، كي نسير على شعب آخر بأقل ما يمكن.

هذا هو أساس خطة الانفصال التي عرضها.

هذا المؤتمر، والجدل السياسي الأمني الذي عاد ليحتل مركز الصدارة في خطابنا العام، هما استمرار للاتحاد الذي حصل بيننا وبين «الحركة» برئاسة زميلتي تسيبي ليفني، وهو الاتحاد الذي اخترق السقف الزجاجي وأعادنا إلى موقع حزب السلطة (أي القادر على تسلم السلطة - المترجم).

أيها الزميلات والزملاء،

هل تريدون تغيير نتيجتها؟

أمامنا، إذن، طريق واحد لا غير؛ إعادة حزب العمل إلى طريق بن غوريون ورايين. لا إلى اليمين المتطرف ولا إلى اليسار المتطرف. نحن حزب سلطة مركزي!

لا بد أنكم قرأتم في (صحيفتي) «يديعوت أحرنوت» و«معاريف»: ثلثا الجمهور يؤيدان خطتنا للفصل. ٦٥٪! ومن يعارضها؟ صحيح، اليمين المتطرف واليسار المتطرف.

نحن سننتصر لأننا الوحيدون الذين نعرض حلا عمليا يؤيده ثلثا الشعب. نحن سننتصر لأن نتينا هو لا يريد الانفصال عن الفلسطينيين. إنه أسير الجماعات المسيانية من اليمين المتطرف. أولئك الذين يريدون إغراقنا في بحر دولة عربية - يهودية!

استمعت هذا الصباح إلى أوري أريئيل (وزير البناء والإسكان في الحكومة الإسرائيلية، من حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف - المترجم) وهو يتحدث، مرة أخرى، عن ضم عشرات ومئات آلاف الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل. هل تريد ضم المزيد من الفلسطينيين إلى إسرائيل؟ هل جنت؟ أم أجل عدد أكبر من العمليات؟؟

نحن سننتصر لأننا الوحيدون الذين نعرض حلا عمليا يؤيده ثلثا الشعب. لا كتلك الشعارات الرومانسية التي يصر اليسار المتطرف على مواصلة العذيان بها حول سلام قابل للتحقق غدا صباحا.

نحن سننتصر لأن الشعب لا يقبل أفكار الضم المسيانية التي يعرضها بيتيت (وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، زعيم حزب «البيت اليهودي») والشعب لا يقبل الدعاية الكاذبة التي يروجها وكنا «فكرة الدولتين قد ماتت». وهذا أنا أرد، باسمكم؛ اسمعني يا بيتيت جيدا؛ فكرة الدولتين لم تمت. أنت والمسيانيون الذين مكك تستميتون لكي تموت هي.

لكن الجمهور لن يسمح لكم! لأنه إذا ماتت فكرة الدولتين، فستموت دولة إسرائيل أيضا. سنتوقف عن كونها دولة يهودية!

دولة منفصلة للفلسطينيين - هذه هي الفرصة الوحيدة الممكنة لكي تبقى إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، ذات حدود يمكن حمايتها والدفاع عنها. إنها مصطلحنا اليهودية - الإسرائيلية - الوجودية.

ولكن، لتحقيق هذه الرؤيا ينبغي أن نكون واقعيين.

عزل القرى الفلسطينية عن القدس لضمان

أغلبية يهودية في المدينة

الخطة التي عرضتها يوم ١٩ كانون الثاني هي، بالضبط، الخطة التي عرضها أمامكم الآن.

فقط الفصل بيننا وبينهم سيحافظ على أغلبية يهودية في إسرائيل.

فقط الفصل بيننا وبينهم سيمنع تسلسل «مخربين» وسيعزز الأمن.

فقط الفصل بيننا وبينهم سيمنع استمرار استيلاء المسيانيين على أراض فلسطينية، مما يذكي الكراهية أكثر فأكثر ويشجع الأعمال الإرهابية.

فقط الفصل بيننا وبينهم سيعزل القرى الفلسطينية



.. أخيرا، هيرتسوغ «يتمخض» عن خطة.

لمنعها.

خطة الانفصال التي عرضتها في مؤتمر «معهد دراسات الأمن القومي، يوم ١٩ كانون الثاني (٢٠١٦) استغرقت وقتا طويلا في الإعداد والتحضير. وهي الخطة التي عرضها أمامكم اليوم هنا. لقد عرضت خطتي للمرة الأولى على مواطني إسرائيل، في إسرائيل وليس في باريس. وهي خطة تقوم على خلاصات وعناصر هامة جدا تشملها الخطة الأساسية المعقدة التي أعدها زميلي حيليك بار، السكرتير العام للحزب. ويعرض حيليك بار خطته هذه في إسرائيل وفي العالم منذ أشهر عديدة. إنها خطة جسورة وأساسية تنطلق من رؤيتنا التي تثير اهتماما واسعا لدى المجتمع الدولي.

أشرك حيليك بار على رؤيتك وجهودك القيادية.

وتعتمد خطة الانفصال، في كثير من مبادئها، على خطة زميلنا صديقي الحميم، قائد «وحدة هيئة الأركان العامة»، عومر بار ليف، وعلى محادثات عديدة أجريتها مع عومر، الذي أدين له بالشكر الجزيل.

نعم، إنني أرغب في أن ينضم إلينا المزيد والمزيد من القادة، من جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي كي تنحصر الحقيقة في مصاديق الاقتراع (كلمة حقيقة بالعبرية تتألف من الأحرف الثلاثة ذاتها التي يتألف منها رمز حزب العمل الانتخابي على أوراق الاقتراع، ا م ت - المترجم).

وتستمد خطتي، أيضا، من خطة عمير بيرتس. أهلا بك عمير بيرتس، القائد الاجتماعي والأمني العائد إلى البيت، باحضان واسع.

حزب مركز لا يمين متطرف ولا يسار متطرف!

الزملاء والزميلات، خطة الانفصال التي عرضتها في ١٩ كانون الثاني هي، بالضبط، الخطة التي عرضها عليكم اليوم.

وأنا أعود وأقول لكم جميعا، وليس ثمة نقاش بيننا، ولا اختلاف.

جميعنا نريد اتفاق سلام. هذه هي رؤيتنا.

نحن، جميعا، لا نريد السيطرة على شعب آخر. هذه هي رؤيتنا.

نحن، جميعا، نريد دولة يهودية وديمقراطية ذات حدود يمكن حمايتها والدفاع عنها. هذه هي رؤيتنا.

لكن الطريق إلى تحقيق رؤيتنا هذه تستوجب منا إعادة

يتمزق، أمس، كنت لدى عائلة هدار كوهين الرائعة في اور يهودا. بعد شهرين منذ إنهائها المرحلة الأساسية من الجندية، بعد بضعة أشهر من إنهائها المرحلة الثانوية.

القلب يبكي.

وأنا أعلن:

في أيام الدم والنار وأعمدة الدخان هذه، في أيام الحرب هذه عليك يا إسرائيل، لا تمتلك إسرائيل رئيس حكومة فعلا.

في البيت الواقع في شارع بلفور (مقر الإقامة الرسمي لرئيس الحكومة في إسرائيل - المترجم) يقيم مواطن يشله الخوف.

تحت أصابع الماكياج السميك والتسريحة المصففة بعناية، يختبئ بيبي (بنيامين نتانياهو - المترجم) صاحب مصرعوب، لا يعرف شيئا عما فعله اليوم وإلى أين سوف نرسل غدا.

في شهر آب الماضي عدت من زيارة لدى «أبو مازن» في المقاطعة في رام الله. حذرت أبا مازن من مغبة انتفاضة ثالثة. وجدت قائدا مرهقا أبغني بأنه لا يستطيع فعل أي شيء يمكنه وقف الشباب الذين تسيرهم شبكات التواصل الاجتماعي. فور انتهاء اللقاء، مباشرة، تحدثت مع بيبي.

حذرت بيبي من انتفاضة ثالثة.

وجدت زعيما مرهقا أبغني بأنه لا يستطيع فعل أي شيء من شأنه تغيير الواقع.

بمزبد الأسى والألم، أصدق في الواقع وأستننح: بيبي وأبو مازن لن يغيروا واقع حياتنا الفظيع.

الزملاء والزميلات، تعالوا نصارع أنفسنا بالحقيقة. بدون شعارات أو كليشيات. بدون تجميع لبيكات (شارات الاستحسان والإعجاب - المترجم) على الفيسبوك.

تعالوا نصارع أنفسنا بالحقيقة ونحدي في وجه الواقع. لأن هذا ما يستحقه الجمهور الإسرائيلي: القادة وليس عارضي الأزياء. الحقيقة وليس التفتيح.

والحقيقة هي، أيتها الزميلات وأيها الزملاء، أنه بدون إعادة الأمن إلى بلادنا، لن يكون بالإمكان التقدم إلى رؤيا الدولتين. أنه بدون البدء بعملية الانفصال عن الفلسطينيين، ستتحول إسرائيل إلى دولة عربية - يهودية وستغرق رؤيا الدولتين في البحر وسيصبح في القدس رئيس بلدية فلسطيني.

نحن نرى المصيبة الداهية. نحن نرى المصيبة ونرى زعماء إسرائيل الحاليين يقربون المصيبة بدون أن يفعلوا شيئا

«المنفعة»: ننشر، فيما يلي، الترجمة الحرفية الكاملة لنص الخطاب السياسي الذي ألقاه رئيس حزب العمل وتحالف «المعسكر الصهيوني»، عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ، في مؤتمر حزب «العمل» الذي عقد يوم ٧ شباط ٢٠١٦، وعرض فيه «خطة الانفصال أحادية الجانب عن الفلسطينيين» والتي صادق عليها المؤتمر في ختامه بالإجماع:

الزملاء والزميلات، شركائي في الطريق السياسي منذ عشرات السنين.

أصبغت لمدخلات عشرات الزميلات والزملاء الذين تحدثوا قبلي. نحن أعضاء في حركة العمل منذ عشرات السنين وشركاء في الطريق نفسه وفي الرؤيا ذاتها.

وها أنا أقول لكم اليوم:

أيها الزملاء - لا فرق بيننا.

أيها الزميلات- لا جدال بيننا.

لا جدال بيننا ولا فرق.

لقد عرفت حركة العمل، دائما، كيف تحدد الرؤيا وتصوغها، مثل منارة ساطعة مشعة، لكن مع تحقيق ما هو ممكن ومتاح الآن.

خصومنا السياسيون كانوا يحنسون الكلام، دائما، بينما كنا نحن نحسن الفعل والعمل، دائما.

في الثاني عشر من أيار العام ١٩٤٨، عقدت جلسة بدأت في الهزيع الأول من الليل وانتهت عند الفجر، في الهزيع الأخير. بأغلبية صوت واحد فقط. أقتع بن غوريون قيادة «اليوشوف» بأن إعلان الدولة - في الغداة - ليس هجرا للرؤيا وتنازلا عنها، بل تحقيق لما هو ممكن ومتاح الآن.

قال المعارضون إن إعلان الدولة في الغداة هو هجر للرؤيا. روح الشعب، وتنازل عنها. وإن الدولة اليهودية لن تستطيع العيش والسمود ضمن هذه الحدود، ولو لحظة واحدة.

لكن بن غوريون حسم وقال إن ثمة رؤيا وثمة واقعا وأنه ينبغي تحقيق ما هو ممكن اليوم من أجل تغيير الواقع غدا.

أصر بن غوريون - بأغلبية صوت واحد - على إعلان قيام دولة يهودية وديمقراطية في حدود غير معقولة، لأن هذا ما كان ممكنا تحقيقه في تلك اللحظة، وتغيير الواقع إلى الأبد.

اليوم أصبح واضحا لنا لم يكن ثمة فرق بين المعارضين وبين غوريون. لم يكن نقاش حول الهدف.

اليوم أصبح واضحا أن بن غوريون كان على حق وأن المعارضين لم يستوعبوا هول اللحظة.

الرؤيا لم تتبدل. لم يكن بن غوريون يغمز نحو اليمين ولم يكن يغازل المركز. ولم يحاول بن غوريون، أيضا، إنقاذ نفسه في استطلاعات الرأي. كان بن غوريون قائدا. استطاع تحقيق كل ما كان ممكنا اليوم، بالأفعال لا بالأقوال.

واليوم، أيضا، لم تتبدل الرؤيا.

رؤيا الدولتين لم تمت، لكنها لن تتحقق غدا.

إن ما يمكن تحقيقه اليوم هو أمن مواطني إسرائيل والفصل بيننا وبين الفلسطينيين، بالأفعال لا بالأقوال. هذا ما يمكنه وقف الانتفاضة الثالثة. وهو ما يتيح عقد مؤتمر إقليمي مع جيراننا من الدول العربية المعتدلة. إنه ما يتيح التقدم نحو تحقيق الرؤيا.

الزميلات والزملاء،

دولة إسرائيل تعيش اليوم حالة حر ب!

هذه ليست موجة إرهاب - إنها انتفاضة ثالثة.

كل يوم، وأحيانا كل بضع ساعات، يقتل إسرائيلي جديد وإسرائيلي آخر. وللأسف الشديد، يسير هذا الوضع في اتجاه مزيد من التدهور الأمني، الأشد وطأة وخطورة. أنا لست مستعدا لتقبل هذا الواقع. لست مستعدا للاعتياد عليه. ممنوع أن نعتاد عليه!

أشارك، خلال الأشهر الأخيرة، في جنازات ومآتم وأزور بيوت العزاء في مختلف أنحاء البلاد. أبكي مع العائلات، قلبي

مبادئ «خطة الانفصال» التي أقرها حزب العمل في مؤتمره

والتعاون معها عنصرا حيويا في الخطة، مع التأكيد بشكل خاص على مصر والأردن وجاراتنا القريبة.

ينبغي على إسرائيل تقديم رد رسمي، للمرة الأولى، على مبادرة السلام العربية، بما في ذلك ملاحظات وتحفظات على هذه المبادرة.

سنعمل من أجل عقد مؤتمر إقليمي للأمن بغية بلورة خطة إقليمية ترمي إلى اجتثاث الإسلام المتطرف وتشكل قاعدة للحوار الإقليمي، مع التأكيد على الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني.

عندما يتوصل الطرفان إلى إجراء مفاوضات حول التسوية النهائية، فسيتم إرساؤها على أساس المبادئ التي تم تبنيها في الماضي من جانب حزب العمل وعلى أساس المسار الذي وضعه الرئيس كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠ وللتفاهات، الخطط والمقترحات التي تمت بلورتها منذ ذلك الوقت، وبضمنها، أيضا، التفاهات والخطوات التي بذرت إليها عضو الكنيست تسيبي ليفني، ووزيرة الخارجية سابقا، لدى توليها مسؤولية المفاوضات عن الجانب الإسرائيلي، والمقترح الموسع الذي قدمه عضو الكنيست حيليك بار.

في إطار الاتفاق النهائي، يتم الاعتراف بدولة إسرائيل باعتبارها الدولة القومية للشعب اليهودي وبالدولة الفلسطينية باعتبارها الدولة القومية للشعب الفلسطيني. أي اتفاق نهائي يتم التوصل إليه، يتم عرضه على الجمهور لإقراره في استفتاء عام.

الذين يحاولون المس بمواطنيها وسيادتها. وبضمن ذلك، استخدام قبضة حديدية ضد أنفاق الإرهاب والبنى التحتية الأخرى المعدة للمس بالبلدات الإسرائيلية ومواطنيها في المنطقة المحيطة بقطاع غزة.

حزب العمل ملتزم بالمحافظة على وحدة مدينة القدس، تعزيزها وحمايتها بكونها عاصمة إسرائيل وبالمحافظة على أغلبية يهودية في المدينة لأجيال عديدة قادمة.

لهذا الغرض، سنعمل من أجل فصل عشرات القرى الفلسطينية المحيطة بالمدينة عن نطاقها ومجال نفوذها البلدي.

إننا نكرر التزامنا العميق بحرب لا هوادة فيها ضد الإرهاب، سواء ضد التنظيمات الإرهابية، قادتها ونشطائها أو ضد أفراد منفذي عمليات وضد كل من يحاول إجهاض حل الدولتين.

إننا نعلن تاييدنا ودعمنا للجيش الإسرائيلي وقوى الأمن المتتلفة في عملها الرامي إلى محاربة الإرهاب وضمان الأمن.

حتى بعد الانفصال، أيضا، سيبقى الجيش الإسرائيلي الوحيد الذي يستطيع العمل والتحرك بين الأردن والبحر.

إننا نؤيد وتدعم توثيق التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كما نؤيد وتدعم أي إجراء توصي الأجهزة الأمنية باتخاذها من أجل التخفيف عن الفلسطينيين في مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية - المترجم).

إننا نعتبر دمج الدول المعتدلة في الشرق الأوسط

وتطبيق قرار حكومة إسرائيل من آذار ٢٠٠١ بشأن إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية.

في المقابل، وسوية مع المحافظة على مبادئ الأمن، تقوم إسرائيل بنقل صلاحيات مدنية إلى السلطة الفلسطينية في مناطق ما وراء الجدار الأمني، من أجل تمكين السلطة من تحسين أداؤها وقدرتها على الحكم، تحسين وضع الاقتصاد الفلسطيني وسيطرة السلطة الفلسطينية ضد التنظيمات الإرهابية (بما في ذلك تطبيق تفاهات سابقة في هذا السياق وتوسيع مناطق B في يهودا والسامرة).

الجيش الإسرائيلي، كما ذكرنا، يبقى متواجدا في جميع المناطق من أجل المحافظة على الأمن، طالما بقي النزاع مستمرا.

يجب أن تكون غزة جزءا من حل التسوية النهائية، أي حل لا يشمل قطاع غزة بشكل خطرا على تحقيق حل الدولتين. ومن هنا، ينبغي العمل قدر الإمكان من أجل إدخال السلطة الفلسطينية إلى غزة وتسلمها المسؤولية عن قطاع غزة وكل ما يجري فيه.

إلى حين تطبيق هذه الإجراءات، ينبغي اتخاذ خطوات لتعزيز وقف النار والتحرك بعزم وإصرار نحو إجراء سياسي

من شأنه تخفيف الضغط عن سكان قطاع غزة، عزل حركة حماس والتنظيمات الإرهابية الأخرى ونزع الأسلحة منها، مقابل التطوير المستديم.

إننا نؤيد وتدعم أية عملية عسكرية حازمة وقوية تشنها إسرائيل ضد التنظيمات الإرهابية والمخربين

طالما لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية، ينبغي على إسرائيل اتخاذ إجراءات مرحلية تضمن أمن إسرائيل، تمنع الانزلاق إلى واقع الدولة العربية. اليهودية الواحدة وتدفع في اتجاه التوصل، في نهاية المطاف، إلى تحقيق حل الدولتين.

أمن إسرائيل يحتل مركز الصدارة في رأس أولويات دولة إسرائيل القومية. نحن ملتزمون، دائما، بأمن إسرائيل ومواطنيها. ويتم هذا، أيضا، من خلال خلق فصل مادي وجغرافي بين الشعبين، مع التأكيد على أن الجيش الإسرائيلي سيبقى، في كل الأحوال، في جميع المناطق ولن ينسحب من أي منها.

من أجل ضمان التطبيق المستقبلي لحل الدولتين، وعلى ضوء الواقع الذي وصفناه آنفا، سنعمل لكي تمتنع إسرائيل عن اتخاذ أية خطوات أو إجراءات من شأنها إفراغ هذا الحل من مضمونه. وفي ضوء هذا، نحن ملتزمون بالانفصال بين الشعبين، حتى قبل التوصل إلى اتفاق دائم - فصل يحمي الحلم الصهيوني ويحفظه، ويوقف الانزلاق نحو واقع الدولة الواحدة بين الأردن والبحر تؤدي إلى فقدان هوية إسرائيل اليهودية.

يجب ضمان الإبقاء على مبدأ المحافظة على الكتل الاستيطانية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية - المترجم)، بواسطة إتمام وإنجاز بناء الجدار الأمني بينها وبين المناطق الفلسطينية على نحو يمنع تسلسل «مخربين» ومعتدين.

على إسرائيل الامتناع عن البناء خارج الكتل الاستيطانية

خلال جلسة خاصة لبحث « حل الدولتين لشعبين »

أغلبية كبيرة حاسمة في الكنيست لخطة انفصال من جانب واحد!

« الكنيست عقد هذه الجلسة الخاصة بعد إقرار مؤتمر «العمل» خطة هيرتسوغ وهرتسوغ لا تظهر فوارق ذات مغزى في توجه الأغلبية الكبيرة في الكنيست » الخطة تشمل استكمال جدار الاحتلال في الضفة، وبتز أحياء مركزية في القدس عن مركز المدينة * ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة من بينها إقامة حكومة واسعة للتنفيذ *



(رويتزر)

هيرتسوغ يتحدث للكنيست عن خطته.

كتب برهوم جرابسي:

حدثت أحداث جديدة مطلع الأسبوع الحالي، وتحديدًا يوم الأحد الماضي، إذ توصل أعضاء حزب «العمل» خلال مؤتمرهم إلى قناعة بأنه يستحيل في الظروف الراهنة تطبيق حل الدولتين للشعبين. هل هذا الموقف يبدو لكم جديدًا؟ يا هيرتسوغ، يسرني أن تكون قد استفتت: وبأحزاب «العمل» صباح الخير، وأهلا وسهلا بك في الشرق الأوسط. لقد دقت الساعة المنبهة، ولعكم أصبحتم في نهاية الأمر تفقهون الأوضاع في المنطقة التي نعيش فيها، ولم تستشرفوا الأحداث لدى نشوئها بل إنكم آخر من يرصد الواقع على حقيقته. إن رؤيتي ثابتة، حيث لا أريد الدولة ثنائية القومية، ولا أرغب بتحويل أكثر من ٩٠ مليون فلسطيني إلى مواطنين إسرائيلييين. غير أنني أعلم في الوقت ذاته أن أي خطة لإخلاء مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ستجعلها بمقتضى الأوضاع الحالية، قاعدة أخرى للإرهاب الفلسطيني الإسلامي، الذي يتطلع إلى القضاء على دولة إسرائيل. وعليه أوصل إصراري على هاتين الركيزتين المتمثلتين بالاعتراف الفلسطيني بإسرائيل دولة قومية لليهود ونزع السلاح في الأراضي الفلسطينية.

إسحاق هيرتسوغ

(رئيس حزب «العمل» وتحالف «المعسكر الصهيوني»)

إنني أؤكد أن رؤية الدولتين هي الرؤية الوحيدة التي ستحافظ على دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، والبدائل لها هو الدولة اليهودية العربية، التي ستقتضي على دولة إسرائيل كدولة يهودية. وأنا أعلم أنكم أنتم في اليومين المترسخ لا تتوافقون معي، فاليمين المترسخ يعتقد أن ضم المناطق الفلسطينية هو بالذات الحل.

ولكن لدينا رؤية أخرى، وبقد ما تحاولون قتل هذه الرؤية فهذا لن يساعدكم، لأن رؤية حل الدولتين لم تمت، ولكنها ما زلنا نخافون من أن يتحرك. ولهذا أنا أؤكد أن ما يمكن إنجازه هو الأمن لمواطني إسرائيل، من خلال الفصل بيننا وبين الفلسطينيين. بالأفعال وليس بالأقوال. وهذا بالضبط كما أن زميلتي تسيبي ليفني، حينما لم يرد أحد أن يسمع عن جدار الفصل، ذهبت وأقنعت الأميركيين بصدق إقامة الجدار. واليوم بعد عقد من الزمن، كلهم يصفون أن جدار الأمن خفض العمليات الانتحارية بنسبة ٨٠٪.

إن دول العالم تؤيد فرض حل واحد على إسرائيل؛ حدود ١٩٦٧، فهل تقبلون أنتم بهذا؟ من الواضح لا، لأن هذا يضرب المصالح الأساسية لإسرائيل.

إنني أعرض بديلا لكل المقترحات الفاشلة هذه. إنني أقترح عليكم فحص خطة الفصل التي تثير الاهتمام، وهي الأمر الواقعي الوحيد في الوضع القائم، تعالوا ننظر إلى الواقع، فهذا ما يستحقه الجمهور الإسرائيلي، من دون إعادة الأمن لبلادنا لا نستطيع التقدم نحو رؤية الدولتين. ومن دون أن نبدأ بالانفصال عن الفلسطينيين، فإن إسرائيل ستتحول إلى دولة عربية يهودية، بينما رؤية حل الدولتين ستغرق في البحر. وكما قال عمير بيرتس من قبل هنا، حاشا وكلنا أن يصعب للقدس رئيس بلدية فلسطيني.

ولهذا، فإن الطريق نحو تحقيق رؤيتنا يلزمنا بإعادة الأمن لسكان إسرائيل، ووقف الزحف الخطير نحو دولة عربية يهودية، والانفصال عن أكبر قدر من الفلسطينيين. فالدولة المنفصلة للفلسطينيين هي الاحتمال الوحيد لإسرائيل لتبقى دولة يهودية وديمقراطية، على حدود قاردين على الدفاع عنها لأجيال عديدة. هذه هي المصلحة اليهودية الإسرائيلية لاستمرار الوجود، وطبعًا ليست لديكم إجابة، لأنه من أجل تحقيق هذه الرؤية علينا أن نكون واقعيين. فقط بالفصل بيننا وبينهم سنحافظ على الغالبية اليهودية في دولة إسرائيل، ونمنع وضعية نقدت فيها حتى نهاية العقد الحالي الغالبية اليهودية بين البحر والنهر، فقط الفصل بيننا وبينهم سيمنع تسلل المخربين، وسيؤمّن أمننا، فقط الفصل بيننا وبينهم سيحافظ على أمن الكتل الاستيطانية. فقط الفصل بيننا وبينهم سيمنع التوغل المسياني نحو الأراضي الفلسطينية، الذي يرافقه المزيد والمزيد من الكراهية. فقط الفصل بيننا وبينهم سيقطع القرى الفلسطينية عن القدس، ويحافظ على القدس يهودية.

نحن تعلمنا دروس الانفصال الذي نفذته حزب الليكود عن قطاع غزة، والجيش الإسرائيلي سيبقى في كل مكان ولن يتحرك. فقط الفصل بيننا وبينهم سيعزز السلطة الفلسطينية والتعاون الأمني، والحرب على الإرهاب. فقط الفصل بيننا وبينهم سيسمح بنقل صلاحيات مدنية، كان يجب منذ زمن أن نقلها (للسلطة الفلسطينية)، ولكنكم (الحكومة الإسرائيلية) لا تسمحون بنقلها، على الرغم من وعود رئيس الوزراء لكل القيادات العالمية، فهذا أمر كان من شأنه أن يحسن اقتصادهم، ومستوى معيشتهم، ومن الواضح أنه طالما لم ينته الصراع، فإن الجيش الإسرائيلي باق هناك ولن يتحرك.

وقط الفصل بيننا وبينهم سيسمح بالاعتراف العربي المعتدلة على مبادئنا، وعلى التعاون الإقليمي، لأن استمرار الاحتكاك يعطي الإرهاب الأوكسجين، وفي المقابل فإن مؤتمر الأمن الإقليمي الذي ننترحه، بإمكانه أن يحقق تعاونًا إقليميًا، وأن يعزل حركة حماس و«داعش»، ومواجهة قضية غزة فقط الفصل بيننا وبينهم سيمنع فرض حل دولي على إسرائيل، ويمنع المقاطعة المفروضة علينا. سجل أمامك يا رئيس الوزراء، فهذا فقط مسألة وقت حتى يجهد علينا قرار كهذا، وهو الأسوأ لإسرائيل.

وليس فقط نير بركات (رئيس بلدية الاحتلال في القدس)، إنما أيضًا الوزير الفلسطيني لشؤون القدس عدنان الحسيني

من أجل أبنائنا وأحفادنا. فما زال الانفصال عن الفلسطينيين مصلحة واضحة لدولة إسرائيل، ومن مثلي لمس هذا على جلده؟.

على إسرائيل أن تبادر إلى مؤتمر إقليمي هكذا بالتعاون مع الدول العربية المعتدلة، فمبادرة كهذه، ليس فقط إسرائيل تتحمل بنفسها المسؤولية عن مستقبلها، بشكل عقائدي واستراتيجي، بل أيضا ستتغير النظرة العالمية لصورة دولة إسرائيل من ناحية التزامها بحل الصراع، ولتغيير الوضع الإقليمي القائم.

إن عملية سياسية كهذه من شأنها أن تلجم كل محاولة لممارسة الضغط الدولي على إسرائيل، وأن تجند الأسرة الدولية لتأييد الرؤية الإقليمية الواسعة الجيدة لإسرائيل من ناحية عدة مصالح متنوعة. إن الرؤية الإقليمية الجيدة لإسرائيل حيوية من أجل الحفاظ على الصهيونية، وستضمن مستقبل دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، مرذهرة وأمنة.

زهافا غالون

(رئيس حزب «ميرتس»)

أنت يا رئيس الوزراء بطل محاربة الإرهاب (تقولها بهتكم)، أنت رئيس وزراء بشكل متواصل منذ العام ٢٠٠٩، وأنا أسألكم: أين الأمن؟ متى سنصل إلى وضعية يتوقف فيها قتل الإسرائيليين والفلسطينيين تحت ولايتكم؟. إننا يا سيدي رئيس الوزراء ندفع ثمن سياستك الجبانة، التي تعتقد أنه بالإمكان هكذا الاستمرار في العيش كالمعتاد، حينما يكون ملايين الفلسطينيين تحت سلطتنا دون أي حقوق، وفي حين تواصل حكومتك الإعلان عن كونها مؤيدة لحل الدولتين، لم جد حتى وزيرًا واحدًا يؤيد شخصيًا هذا الإعلان.

إننا لا نفقد الأمل، إننا نعرض عليكم التغيير الحقيقي، الخذر والواعي، إننا نعرض عليكم خطة عمل من رؤية وهدف واضح، دولة إسرائيل ديمقراطية وتقدمية، مع حدود معترف بها، ومع تأييد إقليمي قوي، ومع شرعية دولية متجددة، ودولة فلسطينية إلى جانبنا، فهذا يا أيها النواب أمر بيدنا أن نفعله.

بنتسلييل سموريتش

(كتلة «البيت اليهودي»، مستوطن وكان رئيس حركة «غافيم» الاستيطانية)

إنني مضطر للاعتراف من على هذه المنصة أن اليسار صادق؛ لا يوجد حل عسكري للإرهاب. وهذا لا يعني عدم وجود خطوات عسكرية تكتيكية بالإمكان اتخاذها، بل يوجد: إغلاق شوارع، ويجب فرض حصار، وجباية ثمن اقتصادي، ويجب توسيع الاستيطان وأن نوضح بأن الإرهاب لا يجدي. صحيح أنه توجد مرحلة انتقالية إشكالية. مرحلة انتقالية يكون فيها المزيد من اليأس والمزيد من الإحباط، وفي الظاهر إرهاب أكثر. ولكن في وقت ما يا سيدي رئيس المعارضة (إسحاق هيرتسوغ) سنصل إلى نقطة ما، وحينما نتجاوزها سيكون ياس أكبر، وسيكون خضوع (من الفلسطينيين)، وسيكون استيهاب حقيقة أننا هنا، للابد، من أجل أن نبقى، وأن لا تقوم دولة عربية، ولن يكون شيء (للفلسطينيين) يموتون لأجله، فخرارة على الوقت، وحينها بطبيعة الحال سينشأ أفق وأمل جديان. فمن يرغب بالعيش هنا، حياة جيدة، تحت السلطة اليهودية الجيدة، مع كل الفنى والتقدم والتكنولوجيا الذي أحضره الشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل بعد المستنقعات والملايا التي كانت هنا قبل أن نصل، سيتمتع بكل هذا، ومن يرغب بأن يحقق طموحاته القومية فإنه سيفعل هذا في دولة أخرى.

أعلن في الأسبوع الماضي معارضته لخطة الانفصال التي عرضتها وصادق عليها حزبي، والتي من شأنها أن تفصل القرى الفلسطينية عن القدس من أجل خلق غالبية يهودية في المدينة. إلا أنكما أنتما، نتنياهو وبركات، تتفقان عمليا مع الحسيني. إن منع فصل القرى الفلسطينية عن القدس يعني منع الغالبية اليهودية في القدس، ما سيجعلنا نصل إلى غالبية عربية، ومن ثم حاشا وكلا رئيس بلدية فلسطيني لعاصمة إسرائيل القدس.

تسيبي ليفني

(كتلة «المعسكر الصهيوني»، رئيسة حزب «المركة»)

أي دولة إسرائيل تريد يا نتنياهو أن تحيطها بجدار، أنت لا تستطيع التهرب من هذا السؤال. هل هي دولة إسرائيل من البحر إلى النهر؟. هل كل ملايين الفلسطينيين الذي يعيشون في الضفة هم جزء من دولة إسرائيل التي تريدوها؟ هم ليسوا جزءا من دولة إسرائيل التي نريدها. إننا نعرض استثمار بناء الجدار وفق المخطط، على أن يشمل كل الكتل (الاستيطانية) وكل مئات آلاف الإسرائيليين الطبيعيين الذين يعيشون في الكتل الاستيطانية داخل الجدار. كجزء من دولة إسرائيل، وأن نبقى ملايين الفلسطينيين أولئك خلف الجدار.

كلانا نعرف (ليفني وتنتياهو) أن أفكار ليرمان وبينيت، التي تلقى صدى قويا في الشارع، ولدى أعضاء حزب الليكود المتطرفين، إن تحقق الأمن لدولة إسرائيل، بل ستزيد من التوتر والعزلة. ولكنك أنت (نتنياهو) لأسفي، تقلد ليرمان وترفض وراء بينيت، وأنت فقط تعزز من قوتهم السياسية. إن الفرق بيننا نحن «المعسكر الصهيوني» وبينكم، أيضا بيننا وبين صديقتي زهافا غالون (رئيسة حزب ميرتس)، هو أن رؤيتنا تهدف للحفاظ على إسرائيل يهودية وديمقراطية. إن رؤيتنا ليست إقامة دولة فلسطينية، رؤيتنا حتى أنها ليست دولتين لشعبين. رؤيتنا هي الحفاظ على إسرائيل يهودية وديمقراطية. إننا نفضل إبرام اتفاق ينهي الصراع، والاتفاق الوحيد قائم على دولتين للشعبين، لأنه هنا هو الاتفاق الوحيد الذي في حال توصلنا إليه، سيكون بإمكانه أن ينهي الصراع. ونحن نطمح للوصول إلى تلك النقطة، إننا نريد العودة إلى المفاوضات، ونحن نفضل اتفاقا، ولكن إذا كان السلام ليس وشيكا، وإذا رفض الفلسطينيون حلا وسطا نزيها، فنحن لن نتحول إلى رهينة لدى الرغبة الفلسطينية.

يعقوب يري

(كتلة «يوجد مستقبل»، ورئيس «الشاباك» الأسبق)

عنوان جلسة البحث (البرلمانية) هذه «ولتنا لشعبين» تحول إلى شعار ينطق في الهواء، ولكنه ليس شعارا فارغ المضمون. فما من شك أن الانفصال عن الفلسطينيين هو على رأس الأهداف الاستراتيجية لدولة إسرائيل، وإذا ما أردنا الدفاع والحفاظ على الطابع اليهودي لدولتنا، وأن ندافع عن إنجازات الصهيونية المثيرة، وأن نضمن تعزيزًا استراتيجيًا لدولة إسرائيل للأجيال القادمة، علينا السعي نحو الانفصال عن الفلسطينيين. إن قيادة الدولة ملازمة بالنظر إلى الامم، بنظرة استراتيجية، في كل ما يتعلق بمستقبل دولة إسرائيل، ملازمة بنظرة إلى المتغيرات الديمغرافية المتوقعة، ومن خلال نظرة استراتيجية للمصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية لدولة إسرائيل. ومن الواضح أننا لا نجيز لأنفسنا أن نسكت أمام الوضع القائم، على ضوء الطريق المسدود الحالي. من الضروري أن أوضح، بانني لا أدعي بأنه من الممكن غدا حل الصراع بيننا وبين الفلسطينيين، إلا أنه علينا البدء فورًا بعملية في اتجاه الانفصال عنهم، وإذا ليس من أجلنا، فليكن

مداخلات نواب آخرين
تضمنت الجلسة مداخلات من نواب كتلتي المتديدين المتمزتين «يهדות هتوراة» و«شاس»، وكتلة «كولانو (كلنا)» التي يتزعمها وزير المالية موشيه كلون، وكتلة «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)» التي يتزعمها أفغيدور ليرمان، إلا أنهم تركزوا أكثر في الجوانب الإسرائيلية الداخلية، وخاصة الاقتصادية، باستثناء بعض العبارات العمومية، دون الدخول إلى عمق الموضوع المطروح. أما ممثلو «القائمة المشتركة» فقد طرحوا الموقف الفلسطيني والرؤية الفلسطينية لحل الصراع.

استنتاجات وسيناريوهات
في قراءة معمقة للخطابات المذكورة نجد أن حالة التوافق حول جوهر الخطة أكثر بكثير من الاختلاف. فبالإضافة إلى ما سبق، وبناء على نهجها ودوافعها، وخاصة كتلة «كولانو» وأيضا في مسألة نقل «صلاحيات مدنية أوسع» للجانب الفلسطيني، بينما التوافق الأبرز هو حول «عدم إمكانية التوصل إلى حل الدولتين» على المدى المنظور لسنوات وفق الظروف القائمة، وأيضا حول مكانة المستوطنات، وحول القدس، ومكانة جيش الاحتلال.

وإذا لمسنا تأييدا واضحا أو ضمنا من الكتل الأكبر، فإن كتلا أخرى لم توضح موقفها في تلك الجلسة ستكون مؤيدة ضمنا، بناء على نهجها ودوافعها، وخاصة كتلة «كولانو» بزعامة وزير المالية موشيه كلون، التي تؤيد كل المشاريع اليمينية، وأيضا كتلتي المتديدين المتمزتين «شاس» و«يهדות هتوراة»، اللتين تتوافقان مع كافة المشاريع اليمينية، والمقرر في موقفيهما هو مصالح جمهورهما، ولهذا هم أيضا في عداد التأييد الضمني للخطة طالما هم داخل الحكومة.

وستركز المعارضة الأساسية من منطلقات مناقشة بداية في تحالف المستوطنين «البيت اليهودي»، الذي يجاهر أكثر من ذي قبل بمشروعه لضخ الضفة إلى ما يسمى «السيادة الإسرائيلية»، وأن يكون الفلسطينيون هناك من دون حقوق مدنية وسياسية، مثل الترشح والانتخاب، بل في خطاب بتسلييل سموريتش يظهر واضحا التهديد بالطرده الجماعي للفلسطينيين الذين يعارضون الضم بقوله: «إن من يصر على طموحاته القومية، سيضطر للبحث عنها في دولة أخرى».

في المقابل، ستكون معارضة طبيعية للقائمة المشتركة، وكذا أيضا بالنسبة لحركة «ميرتس»، مع احتمال أن تكون الأخيرة في وضعية ما في موقف المتمتع.

أما حزب «يسرائيل بيتينو» الذي طالما لُوح زعيمه أفغيدور ليرمان بمشروع مشابه لما أقره حزب «العمل»، فإن موقفه من الخطة سيكون مرتبطا أولا بمكانته من الائتلاف الحاكم، إن كان داخله أم خارجه، وأيضا بحسابات الربح والخسارة الحزبية للمستقبل.

وعلى ضوء ما تقدم نكون أمام ثلاث سيناريوهات فرصها متشابهة:
أولا: أن يبقى هذا الأمر مجرد طرح في الجدل السياسي ليترجع لاحقا، ويهب من جديد قبيل الانتخابات البرلمانية التالية، وحينها سيسعى «المعسكر الصهيوني» لتوسيع تحالفه على أساس الخطة أحادية الجانب.

ثانيا: أن يكون المشروع فاتحة لحكومة «وحدة قومية» واسعة النطاق، بحيث يخرج من الحالية «البيت اليهودي»، ويضم إليها «العمل» و«يوجد مستقبل»، بينما احتمالات ضم «يسرائيل بيتينو»، تبقى ضعيفة.
أما السيناريو الثالث، فهو أن يعلن نتنياهو عن خطة شبيهة، مع بعض التعديلات، تمهيدا لانتخابات برلمانية قد يضطر نتنياهو للإعلان عنها في غضون عام أو أكثر بقليل، في حال بقي الائتلاف الضيق قائما.

على خلفية الانتقادات لخطة الغاز الحكومية

نتنياهو يسعى إلى استبدال كبار الموظفين الحكوميين المهنيين بموظفين ينفذون مصالح السياسيين!

دعا قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية، في جلسة عُقدت أول من أمس الأحد للنظر في التماسات ضد خطة الغاز الحكومية، إلى ضرورة سن قانون حول "بند الاستقرار" في الخطة، الذي يمنح شركتي "ديلك" الإسرائيلية و"نوبل إنرجي" الأميركية احتكارا لاستخراج الغاز من حقلين عملاقين، هما "تمار" و"ليفياتان" في البحر المتوسط، لفتره تتراوح ما بين ١٠ - ١٥ سنة.

وحضر جلسة المحكمة العليا بصورة غير مالوفة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ومن أجل الدفاع عن خطة الغاز التي صادقت عليها الحكومة والكينست. وقال نتنياهو للفضاء "طلبت الظهور أمامكم بسبب الأهمية الهائلة التي أوليها لتطوير آبار الغاز، وبسبب تقديري أننا موجودون في نقطة زمنية مصيرية من حيث المخاطر والاحتمالات، نحن في الدقيقة ٩٠ من حيث إمكانية تطبيق القدرة الكامنة في الغاز، وأي تأخير آخر، وأي تراجع سيؤدي إلى نتائج خطيرة وثمة شك فيما إذا كنا سنستكمل من التغلب عليها".

وسعى نتنياهو إلى الرد على انتقادات واسعة لخطة الغاز الحكومية، وخصوصا في ما يتعلق ببندين، هما "بند الاستقرار" و"البند ٥٢"، الذي يسمح بتجاوز المسؤول عن منع الاحتكارات، ديفيد غيلو، الذي عارض الخطة الحكومية لأنها لا تأخذ بالحسبان إبقاء احتياطي غاز في إسرائيل وتمنح الشركتين المذكورتين مكانة احتكارية وإمكانية تصدير الغاز.

واعتبر نتنياهو أنه "لا يوجد بديل حقيقي وواقعي لخطة الغاز التي تمت المصادقة عليها، وأنا خائف جدا من أي تأخير آخر سيلحق ضررا خطيرا وطويل الأمد بإسرائيل، ومن دون الخطة الحكومية لن تكون هناك منافسة ولا استثمارات وتطوير آبار موجودة وجديدة، ووجود الخطة هناك مخاطر واقعية لتحقيق كافة هذه الغايات".

وأضاف نتنياهو، الذي ادعى في الماضي أنه توجد لخطة الغاز الحكومية أبعاد سياسية وأمنية؛ "إنني أسعى إلى ربط الغاز الطبيعي لمصالح تعاون إقليمي. وقد نقصد التعاون بيننا وبين الأردن والفلسطينيين وقبرص ومصر والاتحاد الأوروبي، وخطة الغاز الحكومية هي رافعة سياسية من الدرجة الأولى وستغير وجه المنطقة".

وقال نتنياهو "كنا على وشك التوقيع على اتفاق مع الأردن، وعندما جاء قرار المسؤول (من منع الاحتكارات) ألغى الاتفاق، ولم نتمكن من توقيع الاتفاق قبل سنة، لساعد ذلك كثيرا جارتنا الأردن التي تواجه مليون ونصف مليون لاجئ".

وتابع نتنياهو أن "دولة إسرائيل تعتمد على منصة غاز واحدة، وهي مهددة من الناحية الأمنية، وكانت هناك محاولة لمهاجمتها أثناء الحرف المصامد، ووضع تكون فيه منصة غاز واحدة يشكل خطرا على الدولة وأمن الطاقة فيها، فأكثر من نصف الكهرباء في إسرائيل يولد من الغاز الطبيعي، وأعداؤنا يعرفون أنه توجد لدينا منصة غاز واحدة، وأنا أتحدث عن أعداء من الشمال والجنوب والشرق، البعيدين والقريبين".

وقال إن "استخدام البند ٥٢ من قانون منع الاحتكارات غير مالوف لكنه براهي يتلاءم مع الظروف الموجودة"، وأضاف أنه في حال عملت شركتا "ديلك" و"نوبل" على تطوير آبار الغاز الأخرى فإنها ستحصلان على "بند الاستقرار".

وتطرق منظمة OECD في تقرير أصدرته في نهاية كانون الثاني الماضي إلى خطة الغاز الحكومية الإسرائيلية، ووجهت انتقادات لهذه الخطة لأنها تمنح مكانة احتكارية للشركتين ولأن أسعار الغاز في إسرائيل مرتفعة بالنسبة لدولة تستخرج الغاز، كما انتقدت عدة بنود وبيع الغاز لشركة الكهرباء الإسرائيلية بسعر مرتفع جدا، ورغم ذلك، فإن المنظمة دعت إسرائيل إلى تطبيق الخطة الحكومية، مشيرة إلى أنه "في الأمد القصير لا يوجد احتمال كبير للمنافسة في تزويد الغاز إلا بإدخال منافسين جدد".

ورات المحللة الاقتصادية في صحيفة "ذي ماركر"، ميراف أزلوزوروف، في تحليل نشرته أمس الاثنين، أنه على الرغم من المشاكل المعقدة جدا لخطة الغاز الحكومية، إلا أنه "يتضح أن هيئات دولية كبيرة تعتقد أن محاسن خطة الغاز تتغلب على مساوئها، وأن الخطة هي الاحتمال الأفضل لإسرائيل من أجل جذب مستثمرين جدد، وبذلك نستج في كسر احتكار ديلك - نوبل في تزويد الغاز لإسرائيل".

وأضافت أزلوزوروف أن خطة الغاز تخلو من الإبداع، لكنها أيضا "ليست درجة واحدة قبل إسعاد مطلق لإسرائيل، والموقف الذي يحظى بشعبية وكان الخطة هدامة لمستقبل الدولة هو على ما يبدو متطرف ومبالغ فيه".

لكن أزلوزوروف لفتت إلى أنه في الوقت الذي يهدر فيه الجمهور الطاقة في نقد خطة الغاز الحكومية، فإنه "من الناحية الفعلية يجري تدمير الدولة أمام أعيننا غير المبالية، والجمهور لا يحرز ساكنا حيال ذلك، هذا تدمير منهجي، ولن يكون بإمكان الجمهور في المستقبل الادعاء ضد خطوات مثل خطة الغاز، لأنه لن يكون هناك أحد يمكن تقديم الادعاء ضد: كل سلك الموظفين المهني سيهدم، وسيهدم معه مستقبل الدولة".

وأردفت أن هذا الوضع سيحصل "بسبب الهجمة التي يشنها السياسيون، بتشجيع من رئيس الحكومة، ضد كبار الموظفين الحكوميين، والرغبة في تحويلهم من موظفين مستقلين ومهنيين إلى موظفين خاضعين لتخريعات السياسيين".

وكانت تشير أزلوزوروف بذلك إلى مطالبة وزراء من حزب الليكود بأن تكون لديهم صلاحية تعيين نواب المدراء العاملين للوزارات والشركات الحكومية وتحويل هذه الوظائف الرفيعة إلى تعيينات سياسية، "أي أن الوزير يختار، والوزير يعين وكذلك يقيل". ويطالب الوزراء بذلك من أجل منع بقاء هؤلاء الموظفين في مناصبهم لفترة طويلة، وإنما يجري تعيينهم لفترة محددة، لأربع سنوات بالإمكان تمدديها إلى ما بين سنتين إلى أربع، بادعاء أن بقاء الموظف في منصبه من شأنه أن يكون مفيدا.

وطرح مكتب نتنياهو حلا لذلك بأن يبقى تعيين نواب المدراء العاملين تعيينا مهنيا، لكن في الوقت نفسه تكون إقالتهم من مناصبهم أسهل، ووفقا لقرار المستشار السياسي، روات أزلوزوروف أن "الرسالة لنواب المدراء العاملين هي أن من لا يجعل الوزير والمدير العام راضيين عنه، سيكون مرشحا للإقالة بإجراءات سريعة".

وأشارت المحللة إلى أن "كل من يلجم قوة السياسيين ويشكل جزءا من نظام التوازنات والكوابل للنظام الديمقراطي، سيعتبر عدوا، والموظفون الذين يؤدون واجبهم ويجوزون على معارضة الوزير سيستحوطون إلى ضحية هجوم شخصي وإقالة وكلام عنيف ضدهم من جانب وزراء وأعضاء كنيست".

وخلصت أزلوزوروف إلى أنه بدلا من الموظفين الرسميين والمهنيين "يعذ نتنياهو لنا سلكا حكوميا ضعيفا ويفترق إلى عمود فقري مهني، وهو سلك حكومي لا يمكنه أن يطور دولة إسرائيل".

بقلم: د. نبيه القاسم (*)

شهدت الساحة الثقافية العبرية الإسرائيلية في الأونة الأخيرة شبه معركة آثارها وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت وطاقم مكتبه على أثر إخراج رواية الكاتبة دوريت ريبينان «جدار حي» من قائمة الروايات المقررة لطلاب اللغة العبرية في المرحلة الثانوية في المدارس اليهودية، بحجة أن هذه الرواية تدفع لضعاف ومخو الهوية اليهودية الخاصة، وتُشجّع الفتيات اليهوديات على إقامة علاقات عاطفية مع الشباب العرب.

وبعيدا عن المواقف المتناقضة، ما بين المؤيد والزائف المهاجم التي شهدتها الساحة الثقافية العبرية في الأسابيع الأخيرة، قرأت الزواية في طبعتها التاسعة.

تبدأ الرواية بدقائق على باب بيت في مدينة نيويورك، تسكن فيه ليئات الفتاة الإسرائيلية ابنة التاسعة والعشرين طالبة اللقب الثاني في جامعة تل أبيب، وتفاعا عندما افتتح الباب، باثنتين من أفراد الشرطة السرية يدخلان ويحققان معها حول سبب وجودها، وما تقوم به، ولأي غرض هي موجودة في نيويورك، ويكشف العميلان السريان بعد الاطمئنان إلى شخصية ليئات، وأنها لا تشكل خطرا أمنيا، أن أحد المواطنين اتصل بالشرطة، ونبه إلى وجود فتاة ذات ملامح شرقية تُثير الشكوك، وقد تشكل خطرا ومن الجدير التحقق منها. وأن هذا المواطن تزهد ليئات وتبعها حتى عرف مكان سكنها ودل الشرطة على العنوان.

يعتذر العميلان السريان من ليئات، وتُسارع بعد خروجهما، إلى المقهى القريب حيث هي على موعد مع صديقتها أندرو، وهكذا يكون اللقاء الأول بين ليئات الإسرائيلية ذات الأصول الإيرانية وحلمي الفلسطيني ابن السابعة والعشرين الذي جاء مبعوثا من قبل أندرو صديق ليئات ليخبرها أن أندرو لن يحضر. وخلال الحديث يتعزف كل منهما على الآخر، تُعجب ليئات بحلمي وتُثيرها كلماته وتصرفاته، وتجد نفسها منجذبة إليه لما يتمتع من جذبية وتأثير ما كانت قد سمعته عنه من صديقتها أندرو، خاصة عندما تعرف أنه رسام موهوب.

تلقي ليئات دعوة حلمي لمرافقته إلى بيته لرؤية لوحاته، وتكون رحلة سير طويلة وشيقة في شوارع نيويورك يتبادلان الأحاديث والقصص، كل يحكي قصته للثاني، وفجأة يكتشف حلمي أنه أضاع مفتاح باب بيته، وتبدأ عملية البحث والازجوع إلى الأماكن التي كانا فيها رغم التعب والجهد، تُصر ليئات على متابعة الطريق مع حلمي، وعدم تركه وحيدا، وأخيرا يصلان إلى الشخص الذي وجد المفتاح. ثم يتابعان طريقهما إلى بيت حلمي في منطقة بروكلين، وبعد قضاء سهرة ممتعة ببيتان معا، وتكون هذه الليلة بداية لقصة حب بين ليئات اليهودية الإسرائيلية وحلمي الشاب الفلسطيني.

قصة الحب هذه كانت منذ لحظاتها الأولى محكومة بحدود المكان والزمان.

المكان مدينة نيويورك حاضنة هذا الحب والمؤفرة له كل الظروف والإمكانات، وشوارع نيويورك وأماكن اللقاء المختلفة الحارسة والحاضنة.

والزمان مخدذ، فقد جاءت ليئات إلى نيويورك عن طريق صندوق فولبرايت الذاعم للطلاب الجامعيين، حيث فازت بمنحة دراسية لمدة ستة أشهر، ستعود في آخرها إلى البلاد وتسكن في حي لمهاتن الغني، بينما حلمي جاء إلى نيويورك قبل أربع سنوات (عام ١٩٩٩) يحمل شهادة فنان ويسكن في حي بروكلين الفقير.

منذ اللقاء الأول صارح كل من ليئات وحلمي صديقه بكل المعلومات، ولم يخف عنه أية صغيرة وكبيرة، وقض الواحد على الثاني سيرة حياته، وكشف له كل المواقف والقصص الحرجة التي عاشها، وطرح أمامه الأفكار التي يؤمن بها ويتبنها، فليئات الطالبة الجامعية ذات الميول اليسارية تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في الحرية، وترفض كل الممارسات العدائية التي يقوم بها جنذ الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وطالما تصادمت مع أفراد أسرتها ومعارفها وبعض زملائها في الجامعة بسبب إدانتها لممارسات الجنود في الأراضي المحتلة وتأييدها لدولة الاحتلال وحق الفلسطينيين في دولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، وحلمي الفلسطيني كان قد هجر مع أسرته من قريته المسماة قرب مدينة اللد عام ١٩٤٨ وأقاموا في مخيم لاجئين قريبا من مدينة أريحا، ومنها حلوا إلى مدينة الخليل عام ١٩٦٧، وقد اعتقل وهو في الخامسة عشرة من عمره لمدة أربعة أشهر بسبب زسمه العلم الفلسطيني على حائط في مدينة الخليل. وبعد فترة سجنه تركت أسرته مدينة الخليل، وسكنت مدينة رام الله، في عام ١٩٩٦ أرسلته عائلته إلى العراق ليدرس في جامعة بغداد، وفي عام ١٩٩٩ سافر إلى الولايات المتحدة حيث التقى بليئات، وحلمي كعظيم المثقفين الفلسطينيين يؤمن أن حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يكون فقط بقيام دولة واحدة تضم الشعبين معا بعد أن غُيز جيش الاحتلال والمستوطنون جزءا كهدا نمارا للدولة وقضاء على الحلم الصهيوني الذي نجح في إقامة كيان يهودي يجمع كل الشعب اليهودي في دولة واحدة. ليئات ترفض حل الدولة الواحدة للشعبين لأنها ترى في ذلك خطرا عليها وعلى مستقبل شعبها ودولتها اليهودية، فهي تصف حلمي، في لقاءاتها الأولى، مشاعر الخوف والفرغ التي كانت تُصيبتها وهي ابنة الخامسة عشرة في طريقها إلى المدرسة يوميا حيث تميز أمام العنار الفلسطينيين العاملين في تل أبيب وهم يتابعونها بنظراتهم وتخاف أن يخطفوها كما خطفوا غيرها، تسير وهي تتحسس الدبابيس القاتلة

عن رواية «جدار حي» التي أثارت شبه معركة

اغتيال الحلم الفلسطيني تحت مظلة قصة حب بين إسرائيلية وفلسطيني!

فريدة تُلقي بظلالها على كل من له علاقة بهما وبمقضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

حلمان متناقضان!

كان موقف حلمي الشاب الفلسطيني في علاقته العاطفية مع ليئات اليهودية أكثر انفتاحا وتفهما وقدرة على استيعاب الآخر ومستعدا لتناسي أحقاد الماضي وويلاته ومآسيه، وقابلا للتعايش السلمي في واقع جديد يسوده الأمن والتعاون والسلام، فهو لم يشعر بأي حرج في قصة حبه مع ليئات، فقد عرّفها على أشقائه وأصدقائه، وسهر برفقتها معهم، وتبادلوا الأحاديث والأفكار، بينما ليئات كانت تتحاشى إخبار أفراد أسرتها بقصة حبها لحلمي، وترتعبت إذا ما سُكّت بإمكانية معرفتهم، كذلك كانت تتحاشى ظهورها معه، وتخفي قصة حبها أمام أي يهودي إسرائيلي تُصادفه، حيث إن اليهودي الإسرائيلي لا يثق بالآخر، ويقف منه موقف الحذر والترقب، وليس على استعداد لالتमानه والركون إليه وقبول التعايش معه في حياة مشتركة آمنة.

هكذا تحذرت الحواجز التي تفصل بين ليئات وحلمي، وحالت دون امتزاجهما وتوخذهما منذ بداية تعارفهما، وزادت وضوحا مع استمرارية العلاقة وتطور الأحداث والمواقف.

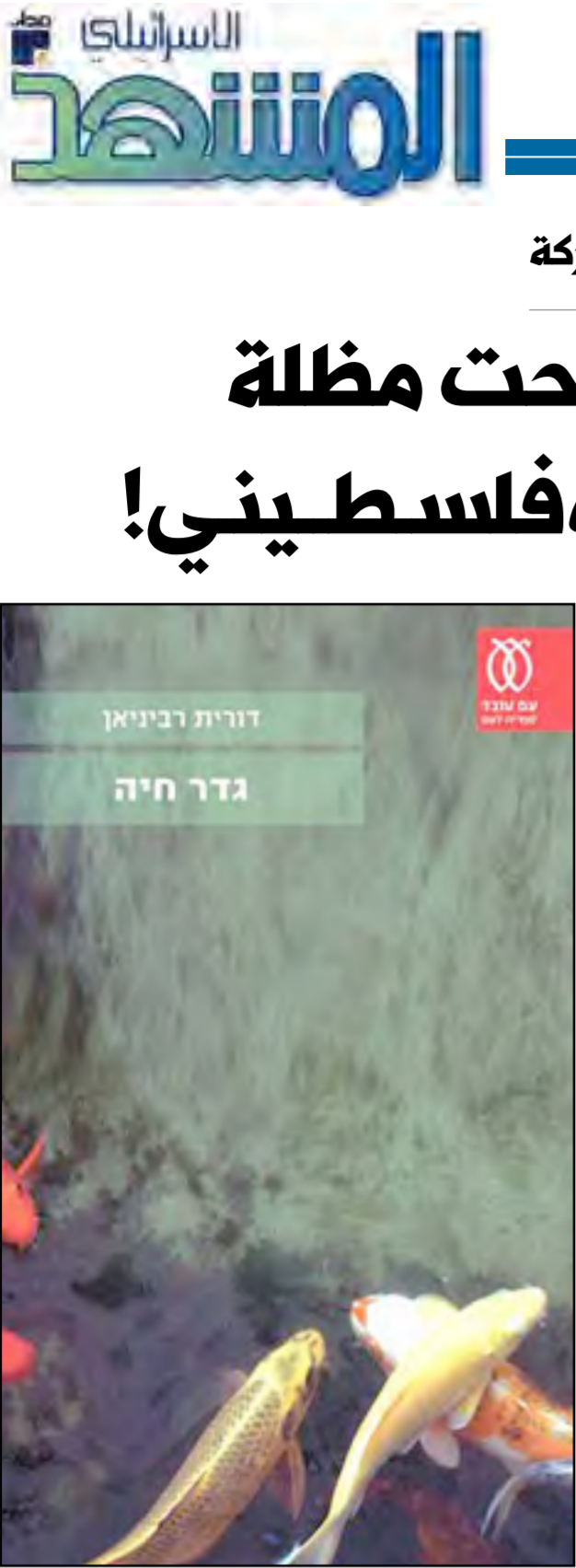
وقد تمثلت هذه الحواجز بحسب الكاتبة -في: ليئات تنتمي إلى الطرف الأقوى المحتل للغير، غير مستعدة للتنازل عن مواقفها وأفكارها التي تؤمن بها وعن حقها الذي تراه، وبالمقابل يبدو حلمي الطرف الأضعف، المحتل من قبل الغير، يعترف أنه يفتقد ثلاثة أمور يعزّز الرجل بها ويفاخر وهي: لا يقود سيارة، ولا يعرف السباحة في البحر، ولم يحمل بنقدية ويطلق رصاصة في حياته. لكنه يحلم بأنه سينجح، يوما في المستقبل بالعيش مع الغير (اليهودي) في وطن واحد كبير، ويسبح معه في نفس البحر الذي لا يملك الآن غير إمكانية النظر إليه من بعيد، وليئات رغم اندفاعها في حبها لحلمي إلا أنها كانت تعترف دائما أن لهذا الحب نهاية، وأنه غير مرضي عنه من قبل أهلها وشعبها ومجتمعها، وتُدرِك في لا وعيها استحالة نهايته السعيدة. لأنها على قناعة أن حلمها لا يلتقي مع حلم حلمي.

يحلم بوطن واحد يجمعهما، وبيحر واحد يسبحان فيه، وبحياة جميلة تضمهما، وهي من جهتها ترتعب من إمكانية تحقيق حلمه، فهي تريد حبيبا يعيش في وطن مستقل غير وطنها. لا يُشاركها في ملكية البحر، ولا حق له في هذا البحر. هي تخاف حلمه، ورغم انتقادات الجدار الذي يقام بينهما إلا أنها تشعر بالرضى والقبول لأنها ترى فيه واقيا وحاميا لها من حلمي وحلمه، ويشعرها بالأمان والطمأنينة. هكذا كانت ليئات واضحة وحازمة مع نفسها في موقفها من حلمي وحلمه المستقبلي، فقد شعرت بغدَم الرضى عندما سمعته في الليلة الأخيرة التي جمعتها في نيويورك، يجعزُ تذكرة العودة إلى أهله ووطنه بعد مفادرتها لنيويورك بشهرين. وبعد عودته إلى رام الله في بلدة جفنا، ورضيت أن ترميمه للبيت والحديقة، لكنها لم تقبل أبدا بمجرد تفكيره بتعدي الحدود التي وضعها له، فمكانه في الأراضي المحتلة، ولا مكان له داخل إسرائيل، ففي هذا تعذُّ وخطر وتهديد لاستقرارها ووجودها، وأن يُعكز شقيق حلمي شادي وسهام بالشبحة -في بحر يافا أزم غير مقبول، فالبحر جزها وترفض انتهاك الغريب له، وإعلان كبير بخط واضح، والثلاث لغات يُحذَرُ "السباحة ممنوعة"، وأن تجاهل شادي وسهام هذا التحذير جعلت البحر يوقعهما في مخاطر مفرزة، وأخيرا يلفظهما إلى خارجه، وحتى حلمي كانت عاقبته وخيمة عندما فُكر بتجاوز المنوع والتحذير بتخذي البحر ومواجهته لتخليص شادي وسهام من خطر الغرق، ونزل إلى البحر يصارع الأمواج ويتلقى ضرباته، فقد انتقم البحر منه وابتلعه وأنهى حياته، وبذا توضح ليئات حدود المسموح به لحلمي وأبناء شعبه، يليكم الاكتفاء بالحلم فقط. فهذي الأرض نسج، وهذا البحر لنا، وهذا الجدار الذي يُقيفه سيمصيل بيننا ليحمينا ويؤفر لنا الطمأنينة والأمن.

وزعت الكاتبة روايتها على ثلاثة فصول: خريف، شتاء وصيف.

كان من الممكن أن تنتهي الكاتبة القصة برحيل ليئات وعودتها إلى البلاد، وأن تقتصر أحداثها على فترة اللقاء في نيويورك، لكن الكاتبة لم ترغب في تقديم قصة حب مجردة تجمع بين عاشقين: إسرائيلية وفلسطيني، وتعرض لسهام النقد والتقريع وحتى العدائية من المترجمين بها وبكل صاحب ميول يسارية يرى أن حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يتحقق بتوفير الحرية والاستقلال والعدل للشعبين بقيام دولتين متجاورتين مستقلتين.

الكاتبة أرادت أن تعرض آرائها ومواقفها ووجهة نظرها في حل قضية النزاع بين الشعبين، وأرادت بشكل خاص هادفاً أن تؤكد استحالة إيجاد الحل لأن الوقائع الجغرافية وتشارك وتداخل الشعبين ضفت إمكانية الفصل، ولم يبق من حل إلا قيام دولة واحدة ثنائية القومية للشعبين، وهذا ما يراه حلمي وشقيقه وأغلب مثقفي الشعب الفلسطيني، وترفضه ليئات وكل اليسار الإسرائيلي حيث ترى في حل كهذا نمارا للدولة وقضاء على الحلم الصهيوني الذي نجح في إقامة كيان يهودي يجمع كل الشعب اليهودي في دولة واحدة. ليئات ترفض حل الدولة الواحدة للشعبين لأنها ترى في ذلك خطرا عليها وعلى مستقبل شعبها ودولتها اليهودية، فهي تصف حلمي، في لقاءاتها الأولى، مشاعر الخوف والفرغ التي كانت تُصيبتها وهي ابنة الخامسة عشرة في طريقها إلى المدرسة يوميا حيث تميز أمام العنار الفلسطينيين العاملين في تل أبيب وهم يتابعونها بنظراتهم وتخاف أن يخطفوها كما خطفوا غيرها، تسير وهي تتحسس الدبابيس القاتلة



التي تُغفيها لتحمي نفسها إذا ما هاجمها أحدهم، قصة حب ليئات وحلمي، وبادراك وتفهم وقبول كامل منهما، كانت مقصورة على فضلي الخريف والشتاء لمدة ستة أشهر، الفترة التي حددتها منحة فولبرايت التي فازت ليئات بها وجاءت بسببها إلى نيويورك، وانتهت العلاقة يوم العشرين من أيار المحذد لنهاية الفترة بالفراق بين الحبيبتين وعودة ليئات إلى إسرائيل.

سمات التعالي والتزييف والادعاء!

ليئات التي كانت طبيعية في سردها لقصة حبها مع حلمي في مختلف المواقف والمجاسس والحوارات، بدت مبتذلة ومتعالية ومزينة ومدعية في روايتها لتفاصيل حياة حلمي بعد عودته لاهله في رام الله حتى لحظات ابتلاع أمواج بحر يافا، له فليئات التي فرغت ساعة أخبرها حلمي برغبته في السفر إلى الأهل والوطن، واهتمت أن يبقى في رام الله وجفنا بعيدا عن تل أبيب ويافا لا يُمكنها أن تنتفض شخصيته وتتكلم بلسانه وتُعزب عن مشاعره وأفكاره وأحلامه، وكان الأفضل لو تركته هو يروي بنفسه عن نفسه. أصرت الكاتبة على إضافة فصل ثالث للقصة بعد فضلي الخريف والشتاء، وأسمنته "صيفا"، وتجاهلت وجود فصل بيع وهو معدوم في قصة حب ليئات وحلمي، وقفزت مباشرة إلى فصل الصيف، حيث حملت حلمي ونقلته من نيويورك لسالما إلى أسرته وبيته في مدينة رام الله، وتركته يتنقل في الضفة الغربية ليصل قرية جفنا ويختارها سكنا مؤقتا له مدة بقائه في الوطن. وخلال كل هذه التحركات كان حلمي محكوما بما ترويه عنه ولسانها ليئات، فهي الناطقة باسمه والمصورة مشاعره والمترجمة أفكاره. وكل هذا مقبول طالما حلمي يخضع للقيود التي تُريدها له ليئات نيابة عن الكاتبة بتخديد حدود الدولة التي يُسمح له التَنقُّل فيها بعيدا في الضفة الغربية خارج حدود دولة إسرائيل.

ولأنها تعرف أن حلمي كغيره، يزاوده الحلم الكبير بدولة واحدة للشعبين، وبيحر واحد يسبح فيه ويتمتع مع حبيبته ليئات، قزرت الكاتبة دوريت ريبينان أن تقضي على حلمه الكبير هذا بزيادة فضل على قصة حبها بخله من نيويورك، حيث بدأت وانتهت قصة معرفته وحبّه لليئات، وأحضرته إلى أهله ودولته التي اختارتها، ورسمت حدودها له في الضفة الغربية، مُستخدمة ليئات، من أحبا حلمي وتأكد من إمكانية الحياة المشتركة معها، لتكون القيمة عليه والمراقبة لحركات تنقلاته والناطقة بلسانه والمعبرة عن مشاعره ورغباته وأفكاره، وإن تأكدت من تمسكه بحلمه بوطن واحد للشعبين، وإضاراه على تحقيقه بالتوجه مع شقيقه مروان وشادي ومعهم سهام إلى تل أبيب وبيحر يافا، وتجاهل التحذير باللغات الثلاث بمنع السباحة في البحر، قزرت الكاتبة خسم الموقف بجعل بحر يافا يُثيز فرغ ومخاوف شادي وسهام ويوصلهما حد الإحساس بالموت ومن ثم لفظها خارجه بعيدا على الشاطئ ليعودا إلى رام الله حيث حذت الكاتبة مكان إقامتهما، وإذا رأت أن حلمي رغم عدم معرفته السباحة يُعز على النزول لبحر يافا لينقذ شادي وسهام من غدر الأمواج والموت المحقق، قزرت أن الحل الوحيد الذي تضمن به نهايتها القضاء على حلم حلمي بوطن واحد وبيحر مشترك هو أن تترك بحر يافا الذي حلم به، وعاش عمره ينتظر اللقاء به والتوحد معه يكون القتال لحلمه والمنهي لوجوده.

وبهذه النهاية لهذا الفصل الرائد على القصة أصلا أرادت الكاتبة دوريت ريبينان أن تؤكد اقتناعها، بعد عرضها لقصة الحب القصيرة العنيفة بين ليئات اليهودية وحلمي الفلسطيني، أن مشاعر الحب والإنسانية قد تكون للتفاهم والتفصيح والتعايش، ولا حل ممكن لتقضية النزاع بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

(*) ناقد أدبي فلسطيني- الرامة (الجليل)

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي